

## نُبذةٌ مَبِينَةٌ

### لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ

أرجوزة للشيخ إسماعيل بن غنيم الجوهري

( كان حياً في سنة 1177 للهجرة )

تحقيق وشرح

د. غانم عبد الحسن (\*)

د. علي حكمت فاضل محمد (\*)

المقدمة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الخلق، والمرسلين، مُحَمَّدُ الصَّادِقِ  
الْأَمِينِ، وآله الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، وصحبه الغرِّ الميامين، وَمَنْ تَبِعَهُمْ وَسَلَكَ مَسْلَكَهُمْ إِلَى يَوْمِ  
الدِّينِ.

أما بعد ، فهذه أرجوزة مَبِينَةٌ للفرق بين همزة الوصل، وهمزة القطع، نظمها الشَّيْخُ  
إِسْمَاعِيلُ بْنُ غُنَيْمِ الْجَوْهَرِيِّ أَحَدِ عُلَمَاءِ الْقَرْنِ الثَّانِي عَشَرَ لِلْهَجْرَةِ فِي سِتَّةِ عَشَرَ بَيْتًا، وَهِيَ  
نُبذةٌ يَسِيرَةٌ لِمَجْمَعَةِ لَطْرَائِفِ الْهَمْزَتَيْنِ وَنَكْتَهُمَا، مَسْبُوكَةٌ بِنِظْمٍ مُوجِزٍ لَمْ يَخَلِّ بِفَهْمِهَا،  
مُرَصَّعَةٌ بِقَوَاعِدٍ وَأَمْثَلَةٍ سَائِغٍ حَفْظُهَا، مَمْتَنَةٌ بِسَلْكِ الْمَنْظُومَاتِ التَّعْلِيمِيَّةِ وَدُرَرِهَا، جَارِيَةٌ  
عَلَى سَنَنِ تَوَالِيفِ الْمُخْتَصِرَاتِ بِتَيْسِيرٍ مَنَالِهَا.

(\*) جامعة بغداد / كلية الآداب

(\*) جامعة بغداد / كلية الآداب

طَوَتِ الْمُصَنَّفَاتِ اللُّغَوِيَّةَ فِي الْقَرْنَيْنِ الثَّانِي والثَّالِثِ الْهَجْرِيِّينَ ذَكَرَ هَمْزَتِي الْوَصْلِ، وَ الْقَطْعِ تَحْتَ مَسْمَى الْأَلْفِ، فَكَانَ دَأْبُ الْعُلَمَاءِ حِينَ تَقَعُ الْهَمْزَتَانِ فِي أَسْرِ بَيَانِهِمْ، يُطْلِقُونَ عَلَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ مِصْطَلَحَ أَلْفِ الْوَصْلِ، أَوْ الْأَلْفِ الْمَوْصُولَةِ، وَيُطْلِقُونَ عَلَى هَمْزَةِ الْقَطْعِ مِصْطَلَحَ أَلْفِ الْقَطْعِ، أَوْ الْأَلْفِ الْمَقْطُوعَةِ، وَلَمَّا لَوْحِظَ اتِّفَاقُ الْهَمْزَتَيْنِ بِوُقُوعِهِمَا فِي أَوَّلِ الْكَلِمِ، وَاخْتِلَافُهُمَا فِي النَّطْقِ فِي دَرَجِ الْكَلَامِ، عَقَدُوا لِهَمَا أَبْوَابًا فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ مَقْصُورَةً عَلَيْهِمَا بِعِنَاوَانِ الْأَلْفِ، أَوْ الْأَلْفَاتِ، أَوْ أَلْفَاتِ الْقَطْعِ وَالْوَصْلِ، أَوْ أَلْفَاتِ الْقَطْعِ وَأَلْفَاتِ الْوَصْلِ؛ لِتَفْرِيقِ بَيْنَهُمَا فِي أَقْسَامِ الْكَلَامِ (الْأَسْمَاءِ، وَالْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ)، بَلْ وَقَفُوا عَلَيْهِمَا بِتَفْصِيلِ دَقِيقٍ بِأَبْوَابٍ غَيْرِ مَقْصُورَةٍ عَلَيْهِمَا كِبَعْضِ أَبْوَابِ الْإِبْتِدَاءِ، وَ أَشِيرَ ضَمْنًا فِي أَغْلِبِ أَبْوَابِ الْأَلْفَاتِ، إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاتِ هُنَّ هَمْزَاتٌ فِي الْأَصْلِ، وَفِي الْحَقِيقَةِ<sup>(١)</sup>، بَيِّدَ أَنَّ هَذَا الْأَصْلَ لَمْ يَخْرُجْهُمَا مِنْ حَيْثُ إِطْلَاقِ تَسْمِيَةِ الْأَلْفَاتِ عَلَيْهِمَا، وَلَا سَيِّمًا بَعْدَ أَنْ انْتَقَلَ التَّأْلِيفُ فِي الْأَلْفَاتِ مِنَ الْأَبْوَابِ إِلَى مُصَنَّفَاتٍ خَاصَّةٍ بِهَا، كَمَا (كِتَابُ مَخْتَصَرٍ فِي ذِكْرِ الْأَلْفَاتِ) لِأَبِي بَكْرِ الْأَنْبَارِيِّ (ت ٣٢٨هـ)، وَ (كِتَابُ الْأَلْفَاتِ) لِابْنِ خَالَوِيهِ (ت ٣٧٠هـ)، وَ (كِتَابُ الْأَلْفَاتِ وَمَعْرِفَةُ أَصُولِهَا) لِأَبِي عَمْرٍو الدَّانِي (ت ٤٤٤هـ)، وَ (التَّمْيِيزُ فِي مَعْرِفَةِ أَقْسَامِ الْأَلْفَاتِ فِي كِتَابِ الْعَزِيزِ) لِابْنِ النَّجَّارِ الدَّمَشَقِيِّ (ت ٨٧١هـ)، إِذْ أَجْمَعَتْ هَذِهِ الْكُتُبُ - الَّتِي وَقَعَتْ بَيْنَ أَيْدِينَا - عَلَى وَصْفِ الْهَمْزَتَيْنِ بِأَلْفِ الْوَصْلِ، وَأَلْفِ الْقَطْعِ، وَجَعَلَتْ كِلَا مِنْهُمَا قَسِيمًا لِلْأَلْفَاتِ آخِرَ كَأَلْفِ الْاسْتِفْهَامِ، وَأَلْفِ الْمُخْبِرِ عَنْ نَفْسِهِ، وَأَلْفِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَأَلْفِ الْأَصْلِ، بَلْ جَعَلَهُمَا ابْنُ خَالَوِيهِ قَسَمَيْنِ مِنْ سَبْعَةٍ وَسَبْعِينَ قَسَمًا مِنْ

الألفات، أكثرها فروع عن غيرها، وردَّ إطلاق تسمية الألف على كلٍّ منهما إلى الخطِّ بقوله: ((فإن قال قائل أخبرني عن هذه الهمزة التي في أوائل الأفعال، أَلْفٌ هِيَ أَمْ هَمْزَةٌ؟ فَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا هَمْزَةٌ بِإِجْمَاعِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ، وَإِنَّمَا يَعْبَرُ عَنْهَا بِالْأَلْفِ تَقْرِيْبًا عَلَى الْمُتَعَلِّمِ، إِذْ كَانَتْ أَلْفًا فِي الْخَطِّ... وَالْهَمْزَةُ لَا صُورَةَ لَهَا فِي الْخَطِّ، وَلَكِنْ تُصَوِّرُ إِمَّا وَآوًا، وَإِمَّا أَلْفًا، وَإِمَّا يَاءً))<sup>(٢)</sup>، أَي: أَنَّ رَسْمَ الْهَمْزَتَيْنِ فِي أَوَّلِ الْكَلِمِ بِصُورَةِ الْأَلْفِ كَانَ الْعِلَّةَ فِي إِطْلَاقِ تَسْمِيَةِ الْأَلْفِ عَلَى كِلَا مِنْهُمَا، غَيْرَ أَنَّ إِجْمَاعَ النَّحَاةِ عَلَى أَصْلِ الْهَمْزَتَيْنِ بِأَنَّهُمَا لَيْسَتَا أَلْفَيْنِ كَانَ قَدْ أَسْهَمَ بِأَنْ يَجْرِيَ اسْتِعْمَالُ مِصْطَلَحِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فِي الْمِصَنَّفَاتِ اللُّغَوِيَّةِ الْعَامَّةِ لِلْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ، وَمَا بَعْدَهُ مَجْرَى أَلْفِ الْوَصْلِ، وَيَجْرِي مِصْطَلَحُ هَمْزَةِ الْقَطْعِ مَجْرَى أَلْفِ الْقَطْعِ فِي أَبْوَابِ الْأَلْفَاتِ وَغَيْرِهَا، وَقَدْ ظَهَرَ ذَلِكَ جَلِيًّا فِي شُرُوحِ اللَّمَعِ لِابْنِ جَنِّي (ت ٣٩٥هـ)، الَّتِي نَحَتْنَا مِنْحَى اسْتِعْمَالِ ابْنِ جَنِّي لِلْمِصْطَلَحِينَ فِي مُصَنَّفَاتِهِ، وَلَمَّا أَطَّلَّ الْقَرْنُ السَّابِعَ الْهَجْرِيَّ انْحَسَرَ إِطْلَاقُ الْأَلْفِ عَلَى الْهَمْزَتَيْنِ وَاخْتَصَّ بِأَلْفِ الْمَدِّ كَأَلْفِ النَّدْبَةِ، وَالْأَلْفِ الْإِثْنَيْنِ، وَأَلْفِ التَّثْنِيَةِ، فَشَاعَ اسْتِبْدَالُ هَمْزَتِي الْوَصْلِ وَالْقَطْعِ بِالْأَلْفَاتِ، وَغُلِبَتْ الْهَمْزَتَانِ فِي الْاسْتِعْمَالِ، فَوُسِّمَتْ بِهُمَا الْأَبْوَابُ كِبَابِ (فِي الْهَمْزَاتِ فِي هَمْزَةِ الْقَطْعِ وَالْوَصْلِ)<sup>(٣)</sup>، وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمَا فِي الْمَتُونِ النَّحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ وَالْمَنْظُومَاتِ كَأَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ وَغَيْرِهَا.

ثمَّ أتت أرجوزة الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ غَيْمِ الْجَوْهَرِيِّ، وَهِيَ أَرْجُوزَةٌ فَرِيدَةٌ فِي مَوْضُوعِهَا الْمَقْصُورِ عَلَى هَمْزَتِي الْوَصْلِ وَالْقَطْعِ؛ لِتَكُونُ حَلْقَةً فِي سَلْسَلَةِ التَّأْلِيفِ فِيهِمَا بَعْدَ الْأَبْوَابِ الَّتِي عُنُقِدَتْ لِهَمَا؛ لِتَكْشِفَ لَنَا عَنْ مَكْنُونِ بَدَائِعِ الْهَمْزَتَيْنِ

(٢) كتاب الألفات لابن خالويه: (القسم الأول) ٨٢، ٨٣.

(٣) ينظر: البديع في علم العربية: ١١٢/٢.

(١) ينظر: المقتضب ٢١٨/١، ٨٥/٢.

- العلوم<sup>(٦)</sup>، كعلم الفقه، وعلوم القرآن، والنحو، والمنطق، من تأليفه:
- ١- أجوبة على أجوبة على أسئلة للجلال السيوطي<sup>(٧)</sup>.
  - ٢- احتراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد<sup>(٨)</sup>.
  - ٣- أرجوزة في بيان همزة الوصل وهمزة القطع<sup>(٩)</sup>.
  - ٤- إنجاز الوعد بمسائل أما بعد<sup>(١٠)</sup>.
  - ٥- بلوغ المرام بشرح ديباجة شرح القطر لابن هشام<sup>(١١)</sup>.
  - ٦- التجريد في إعراب كلمة التوحيد<sup>(١٢)</sup>.
  - ٧- حلل الاصطفا بشيم المصطفى<sup>(١٣)</sup>.
  - ٨- حلية ذوي المجد بجوهر العقد في الكلام على أما بعد<sup>(١٤)</sup>.
  - ٩- رفع الأستار المُسدلة على مباحث البسملة<sup>(١٥)</sup>.

(٦) معجم المؤلفين ١/ ٣٧٤.

(٧) ينظر: الأعلام ١/ ٣٢١.

(٨) حَقَّقَهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الدَّانِي، عَلَى ثَلَاثِ نَسَخٍ خَطِيَّةٍ، وَطُبِعَتْ بِالْمَكْتَبَةِ الْعَصْرِيَّةِ، فِي بَيْرُوتِ، سَنَةِ: ٢٠١١ م.

(٩) هِيَ الَّتِي بَيْنَ يَدَيْكَ سَيِّدِي الْقَارِي، وَقَدْ خَلَّتِ النَّسْخَةُ الْخَطِيَّةَ مِنْ عِنْوَانِ لِلْأَرْجُوزَةِ - كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمُقَدِّمَةِ - فَأَثَرْنَا أَنْ يَكُونَ عِنْوَانُهَا (نُبْدَةُ مُبَيَّنَّةٍ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ)؛ لِسَبَبَيْنِ مَرَّ ذَكَرْهُمَا.

(١٠) ينظر: هديّة العارفين وآثار المؤلفين ٦/ ١٩٩،

وإيضاح المكنون في أسامي الكتب والفنون ١/ ١٠٥.

(١١) يعمل (د. عليّ حكمت فاضل محمّد) على تحقيقه.

(١٢) ينظر: الأعلام ١/ ٣٢١.

(١٣) ينظر: هديّة العارفين وآثار المؤلفين ٦/ ١٩٩،

وإيضاح المكنون في أسامي الكتب والفنون ١/ ٣٣٢،

والأعلام ١/ ٣٢.

(١٤) ذكره في: احتراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما

بعد ٥٥ و ٥٥.

(١٥) حَقَّقَهُ الْأَسْتَاذُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ جَوَادُ مُحَمَّدَ سَعِيدِ

الطَّرِيحِيِّ، مَعَ الْأَسْتَاذِ الدُّكْتُورِ خَمِيْسِ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيِّ،

وَطُبِعَ بِدَارِ صَادِرٍ فِي بَيْرُوتِ، بِالِاشْتِرَاكِ مَعَ دَارِ الْكُتُبِ

الْعِرَاقِيَّةِ فِي بَغْدَادِ، ٢٠١٤ م.

رسمًا، ونطقًا، وتعريفًا، وتبيينًا، وتفريقًا، فأزعمنا الخوض في غمار تحقيقها، وشرحها، ببيان ما تمهّر به ناظمها، وبحلّ عقدها، و تفسير مُبهمها، وإيضاح ما دُرِسَ من حروفها.

وقد خلتِ النَّسخةُ الْخَطِيَّةُ لِلْأَرْجُوزَةِ مِنْ عِنْوَانِ لَهَا، فَأَثَرَ الْمُحَقِّقَانِ بَعْدَ التَّدَارُسِ أَنْ يَكُونَ عِنْوَانُهَا (نُبْدَةُ مُبَيَّنَّةٍ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ)؛ لِسَبَبَيْنِ:

-الأوّل: ورود هذا الوصف في البيت الثالث من الأرجوزة، بعد الحمد لله، والصلاة على النَّبِيِّ، وآله الأطهار، وهو بمنزلة العنوان لها، إذ شرع الجوهريّ بعده بالتفريق بين الهمزتين.

-والآخر: إطلاق هذا العنوان على الأرجوزة في النَّسخة الْخَطِيَّةُ لَهَا فِي الْمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ.

أما عن تاريخ وفاة ناظمها - رحمه الله تعالى - فقد عثر المحققان على نسخة خطيّة لأحد كتبه تشير إلى أنّ الشَّيْخَ الْجَوْهَرِيَّ قَدْ فَرَّغَ مِنْ تَبْيِيضِهَا فِي سَنَةِ ١١٧٧ لِلْهَجْرَةِ، أَيُّ: أَنَّهُ كَانَ حَيًّا فِي هَذِهِ السَّنَةِ، بِخِلَافِ مَا شَاعَ عَنْ وَفَاتِهِ أَنَّهَا فِي سَنَةِ ١١٦٥ لِلْهَجْرَةِ، عَلَى تَفْصِيلِ ذِكْرِنَاهُ فِي الْحَدِيثِ عَنْ وَفَاتِهِ لَيْسَ هُنَا مَحَلُّهُ.

وفي الختام: نرجو من البارئ - عزَّ اسمه - أن يكون تحقيق هذه الأرجوزة وشرحها خدمة للكتاب العزيز، وإضافة للمكتبة اللغوية، وأن ينفعنا بها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، والحمد لله ربّ العالمين.

- ترجمة الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ غَنِيمِ الْجَوْهَرِيِّ:

الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ الشَّيْخِ غُنَيْمِ الْجَوْهَرِيِّ الْمَصْرِيِّ<sup>(٤)</sup>، يُعْرَفُ أَيْضًا بِالْغُنَيْمِيِّ<sup>(٥)</sup>، عَالِمٌ مُشَارِكٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْقَرْنِ الثَّانِي عَشَرَ لِلْهَجْرَةِ، وَأَحَدُ مُشَايِخِ الْأَزْهَرِ، لَمْ تُعْرَفْ سَنَةُ وِلَادَتِهِ، صَنَّفَ فِي بَعْضِ

(٤) ينظر: الأعلام ١/ ٣٢١.

(٥) معجم التَّارِيخِ (التُّرَاثُ الْإِسْلَامِي فِي مَكْتَبَاتِ الْعَالَمِ)

١/ ٦٦٧.

١٠- شرح منظومة الشبراوي<sup>(١٦)</sup>.

١١- فتح الأبواب المقفلة عن مباحث البسمة<sup>(١٧)</sup>.

١٢- القول المحكم على ديباجة شرح السُّلم<sup>(١٨)</sup>.

١٣- الكلم الجوامع<sup>(١٩)</sup>.

### - شيوخه:

لم تتحفظنا المصنّفات بذكر الأساتذة الذين قرأ عليهم الشَّيخ إسماعيل بن غُنيمة الجوهري، وأخذ عنهم بعض العلوم، إلا من وضعنا أيدينا عليهما، وهما الشَّيخ محمَّد بن سالم الحفناوي (ت ١١٨١هـ) وأخوه الشَّيخ يوسف بن سالم الحفناوي (ت ١١٧٦هـ)، فقد ذكر الشَّيخ عبد الرحمن الجبرتي (ت ١٢٣٧هـ) في سيرة الشَّيخ محمَّد بن سالم الحفناوي أنَّ الشَّيخ إسماعيل الجوهري كان أحد تلامذة الشَّيخ محمَّد الحفناوي، قال: ((وتخرَّج عليه (أي: على يد الشَّيخ محمَّد الحفناوي) غالب أهل عصره، وطبقته، ومَن دونهم كأخيه العلامَّة الشَّيخ يوسف، والشَّيخ إسماعيل الغنيمي صاحب التَّأليف البديعة والتَّحريرات الرِّفيعة، المتوفَّى سنة إحدى وستين))<sup>(٢٠)</sup>.

أمَّا تلمذة الشَّيخ الجوهري على الشَّيخ يوسف بن سالم الحفناوي فقد أشار إليها الجوهري عينه في مقدِّمة شرحه لمنظومة الشُّبراوي (ت

---

(١٦) الأعلام ١/ ٣٢١، حققتها الباحثة زينب إبراهيم تحت عنوان (شرح الجوهري على منظومة الشُّبراوي)، ونشرتها الدار الوطنية للترجمة والطباعة والنشر والتوزيع في فلسطين ١٩٩٥م.

(١٧) ينظر: هديَّة العارفين وآثار المؤلِّفين ٦/ ١٩٩، وقد حقَّقه الدكتور أيمن صبحي أحمد صديق، ونشرها في المجلد الثاني من العدد الرابع والثلاثين، في حوليَّة كُليَّة الدِّراسات الإسلاميَّة والعربيَّة للبنات، بالإسكندريَّة.

(١٨) ينظر: هديَّة العارفين وآثار المؤلِّفين ٦/ ١٩٩، والأعلام ١/ ٣٢١.

(١٩) ينظر: الأعلام ١/ ٣٢١.

(٢٠) تاريخ عجائب الآثار في التَّراجم والأخبار ١/ ٣٤٠.

١١٧١هـ) في النَّحو، وهو يُثني على شيوخه يوسف الحفناوي، أحد شراح المنظومة نفسها، إذ قال: ((وقد أرفدها علامَّة الزَّمان وفهامة الأوان شيخنا الشَّيخ يوسف الحفناوي كفاه الله شرَّ جميع المساوي بشرح كشف عن وجوه مُخدراتها اللَّثام، وأبرز كنوز دقائقتها لأرباب التَّحصيل على طرف الثُّمام))<sup>(٢١)</sup>.

### - تلامذته:

أرشدتنا سيَّر نزر من العلماء إلى تلمذة أصحابها على يد الشَّيخ الجوهري، وأشارت السِّير إلى أنَّ الجوهري أحد مشايخ الأزهر، وكان يعرف بين تلامذته بـ(الشَّيخ الغنيمي)، ومن بين العلماء الذين تلمذوا على يديه، وقرأوا عليه، وحضروا درسه كلُّ من:

١- الشَّيخ أحمد بن علي البرماوي الذَّهبي الشَّافعي الأزهري الصَّري، الذي ولد ببلده برما بالمنوفيَّة بمصر سنة ١١٣٨ للهجرة، ونشأ بها وحفظ القرآن والمتون وكان أحد علماء الأزهر ومشايخه، توفي في سنة ١٢٢٢ للهجرة<sup>(٢٢)</sup>. ذكر الشَّيخ الجبرتي تلمذة الشَّيخ البرماوي على يد الشَّيخ إسماعيل الغنيمي الجوهري، وغيره، بقوله: ((وحضر دروس مشايخ الأزهر كالشَّيخ محمَّد فهرس، والشَّيخ علي قايتباوي، والشَّيخ الدفري، والشَّيخ سليمان الزيات، والشَّيخ الملوِّي، والشَّيخ المدابغي، والشَّيخ الغنيمي، والشَّيخ محمَّد الحنفي، وأخيه الشَّيخ يوسف... وأقرأ الدروس، وأفاد الطلبة ولازم الإقراء))<sup>(٢٣)</sup>.

---

(٢١) شرح الجوهري على منظومة الشُّبراوي: ٢٣

(٢٢) ينظر: تاريخ عجائب الآثار في التَّراجم والأخبار

٣/ ٢٣٢، و حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ١٩٧،

١٩٨

(٢٣) تاريخ عجائب الآثار في التَّراجم والأخبار ٣/ ٢٣٢

٢- الشيخ علي بن عبد الكريم بن أحمد الشافعي الأرمنازي نزيل حماة، له باع بالعربية والفقہ ماہر بذلك، وبالأصول والحديث والآلات، ولد في أرمناز تابع حلب في حدود سنة (١١٢٨ هـ) وبها نشأ إلى أن بلغ مبلغ الرجال<sup>(٢٤)</sup>.

وعن تلمذته على الشيخ إسماعيل الغنيمي الجوهري ذكر أبو الفضل محمد خليل بن علي المرادي (١٢٠٦ هـ) ما نصه: ((فتوجه إلى مصر بعد أن حصل قليلاً من العربية، والفقہ، واستقام بها مجاوراً في الجامع الأزهر سبع سنين وقرأ على شيوخها منهم الشيخ حسن المقدسي الحنفي قرأ عليه صدر الشريعة، والدُّر، والشيخ أحمد الدمنهوري، والشيخ محمد الحفناوي، والشيخ إسماعيل الغنيمي... وبرع وتفوق وقدم وطنه ورحل منه إلى معرة النعمان وصار بها قاضياً مدة من الزمان ثم توجه إلى بلدة حماة، وجعلها مقره، وحماه، وسكن بها يقري، ويفيد ولزمه جماعة وأخذوا عنه وأسعفوه، وكانت وفاته في رمضان بحماة سنة ست وتسعين ومائة وألف))<sup>(٢٥)</sup>.

٣- الشيخ أبو الفتح بن محمد بن خليل بن عبد الغني الشافعي العجلوني الأصل الدمشقي المولد ولد في دمشق سنة (١١٢٨ هـ) ونشأ بها في كنف والده، وطلب العلم على جماعة من شيوخها، فكان أحد الشيوخ الأفاضل<sup>(٢٦)</sup>.

وعن تلمذته على الشيخ إسماعيل الغنيمي، قال أبو الفضل المرادي: ((ثم في شعبان سنة سبع، وخمسين صرف عنان الهممة نحو مصر، فارتحل

(٢٤) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر

٢١٨/٣

(٢٥) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ٢١٨/٣.

(٢٦) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر

٦٥/١

إليها، وأقام هناك مدة سنين مشغلاً بالتَّحصيل، والدُّروس اشتغلاً تاماً على قايتبائي، والشيخ إسماعيل الغنيمي، والشيخ سليمان الزيات، والشيخ عطية الأجهوري، والشيخ خليل المالكي، والشيخ محمد الحفناوي، وأخيه الشيخ يوسف، والشيخ حسن المدابغي صاحب الحواشي، والشيخ علي الصعدي، والشيخ عمر الطحلاوي، والشيخ أحمد الجوهري، والشيخ علي الحفناوي، والشيخ أحمد الملوحي، والشيخ أحمد الأشبولي، والشيخ أحمد الدمنهوري، والشيخ أحمد المغربي البناي، والشيخ عبد الله الشبراوي، والشيخ عيسى البراوي، والشيخ محمد الدفري، وغيرهم، وأخذ عن الأستاذ السيد الشيخ مصطفى الصديقي، وحصل على ما حصل من الفضل، والالتقان، وعاد لدمشق في سنة أربع وستين... فقد كان أحد مشاهير الأفاضل بدمشق، ولم يزل على حاله إلى أن تَبَوَّأ الدَّار الآخرة، وكانت وفاته في ليلة الجمعة تاسع عشر شوال سنة ثلاث وتسعين ومائة وألف))<sup>(٢٧)</sup>.

#### - وفاته:

لم تُجمع كتب التراجم على تاريخ معين لوفاته الشيخ إسماعيل الجوهري، وإنما تباينت مرويات وفاته على ثلاثة آراء:

**الرأي الأول:** ما ذهب إليه الجبرتي، وهو أن وفاة الشيخ الجوهري كانت في سنة ١١٦١ للهجرة، جاء ذلك في قوله: ((والشيخ إسماعيل الغنيمي صاحب التأليف البديعة والتَّحريرات الرِّفِيعَة، المتوفَّى سنة إحدى وستين))<sup>(٢٨)</sup>، أي: بعد المئة والألف للهجرة<sup>(٢٩)</sup>.

(٢٧) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ١/٦٥، ٦٦.

(٢٨) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ١/٣٤٠.

(٢٩) ينظر: رفع الأستار المُسدلة على مباحث البسمة

(مقدمة التَّحقيق: ١٠).

**الرأي الثاني: رأى خير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)** أن وفاة الشيخ الجوهري كانت في سنة ١١٦٥ للهجرة، والتي توافق سنة ١٧٥٢ للميلاد، مشيراً إلى تواريخ بعض مؤلفاته، إذ أتم تأليف رسالة (الكلم الجوامع) في سنة ١١٥٠ للهجرة، وفرغ من شرح منظومة الشيخ عبد الله الشبراوي في سنة ١١٦٠ للهجرة، وفرغ من تأليف كتابه (القول المحكم على ديباجة شرح السُّلم)، في سنة ١١٦٥ للهجرة<sup>(٣٠)</sup>.

**الرأي الثالث: ذكر إسماعيل بن محمد الباباني (ت ١٣٩٩هـ)** في إيراد كتاب إحرار السعد للجوهري أن وفاة مؤلفه كانت بعد سنة ١١٥١ للهجرة، قال: ((إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد، تأليف إسماعيل بن غنيم الجوهري المتوفى بعد سنة ١١٥١ إحدى وخمسين ومائة وألف))<sup>(٣١)</sup>.

**والرأي الشائع ما ذهب إليه الزركلي بأن وفاة الشيخ الجوهري كانت في سنة ١١٦٥ للهجرة،** يعضده قوله إن الجوهري قد فرغ في هذه السنة من تأليف كتابه (القول المحكم على ديباجة شرح السُّلم)، بمعنى أنه أكمل تأليف كتابه في سنة ١١٦٥ للهجرة، ثم أدركته الوفاة في السنة نفسها، وتبع عمر رضا كحاله (ت ١٤٠٨هـ) ما ذكره الزركلي عن سنة تأليف الجوهري للقول المحكم، إذ قال: ((القول المحكم فرغ منه سنة ١١٦٥))<sup>(٣٢)</sup>، غير أنه لم يذهب إلى أن وفاته كانت في هذه السنة، وإنما اكتفى بقوله: ((إسماعيل الجوهري كان حياً ١١٦٥هـ))<sup>(٣٣)</sup>، استناداً إلى كونه قد فرغ من تأليف القول المحكم في هذه

(٣٠) ينظر: الأعلام: ١/٣٢١.

(٣١) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: ١/٣٢.

(٣٢) معجم المؤلفين: ٢/٢٨٥.

(٣٣) معجم المؤلفين: ٢/٢٨٥.

السنة التي كان حياً فيها.

غير أننا لا نميل كل الميل إلى أن وفاة الجوهري كانت في سنة ١١٦٥ للهجرة كما زعم الزركلي، بل ما ثبت لدينا أنه كان حياً في سنة (١١٧٧ للهجرة)، ودليلنا أن الجوهري قد فرغ من تبييض كتابه (القول المحكم على ديباجة شرح السُّلم) في سنة ١١٧٧ للهجرة، ورد ذلك في نسخة خطية احتفظت بأصلها المكتبة الأزهرية، تحت رقم: (١٤٠٩٧)، عنوانها: (الغنيمة على ديباجة الأخرى)<sup>(٣٤)</sup>، جاء في خاتمتها: ((وقال المؤلف وكان الفراغ من تبييضها ١١٧٧))، أي: تبييض النسخة، بمعنى أن الجوهري كان حياً في سنة ١١٧٧ للهجرة، السنة التي حرر فيها مسودة كتابه القول المحكم، ولعله وافاه الأجل في هذه السنة، أو نيّف عليها، الله تعالى أعلم بوفاته.

#### • تحقيق نسبة الأرجوزة لناظمها:

مما جعلنا نقطع بنسبة هذه الأرجوزة إلى ناظمها ثلاثة أدلة:

- **الدليل الأول:** افتتاح الجوهري نسخة الأرجوزة بالبسملة الشريفة، وهي علامة من علامات تأليفه، ومنهج أتبعه في جميع تصانيفه.

- **الدليل الثاني:** ذكر الجوهري اسمه في البيت الأول من الأرجوزة، إذ قال:

**يَقُولُ إِسْمَاعِيلُ نَجْلُ الْجَوْهَرِيِّ**

**أَحْمَدُ رَبِّي ذَا الْجَلَالِ الْبَاهِرِيِّ**

(٣٤) أي: شرح الغنيمة على ديباجة شرح السُّلم للأخرى، وهي نسخة مطابقة لنسختين أخريين وقعنا بين أيدينا إحداهما للمكتبة العمريّة نسخها محمود أحمد كردي في سنة ١٢١٦ عنوانها (كتاب على ديباجة شرح السُّلم)، والأخرى للمكتبة الأزهرية أيضاً عنوانها (القول المحكم على ديباجة شرح السُّلم)، لا تاريخ لها، وكلتا النسختين لم يرد فيها ذكر لسنة ١١٦٥ للهجرة التي ذكرها الزركلي.

ففي هذا البيت تصريح جليّ بأنّ هذه الأرجوزة  
للشّيح إسماعيل نجل الجوهريّ، أيّ: إسماعيل بن  
غُنيّم الجوهريّ.

وإيراد الجوهريّ اسمه سمة غالبية في مُقدّمات  
مصنّفاته؛ شدّاً على وثاق نسبة مصنّفاته إليه،  
وحذرًا من خلو اسمه من عناوينها فتكون  
مجهولة .

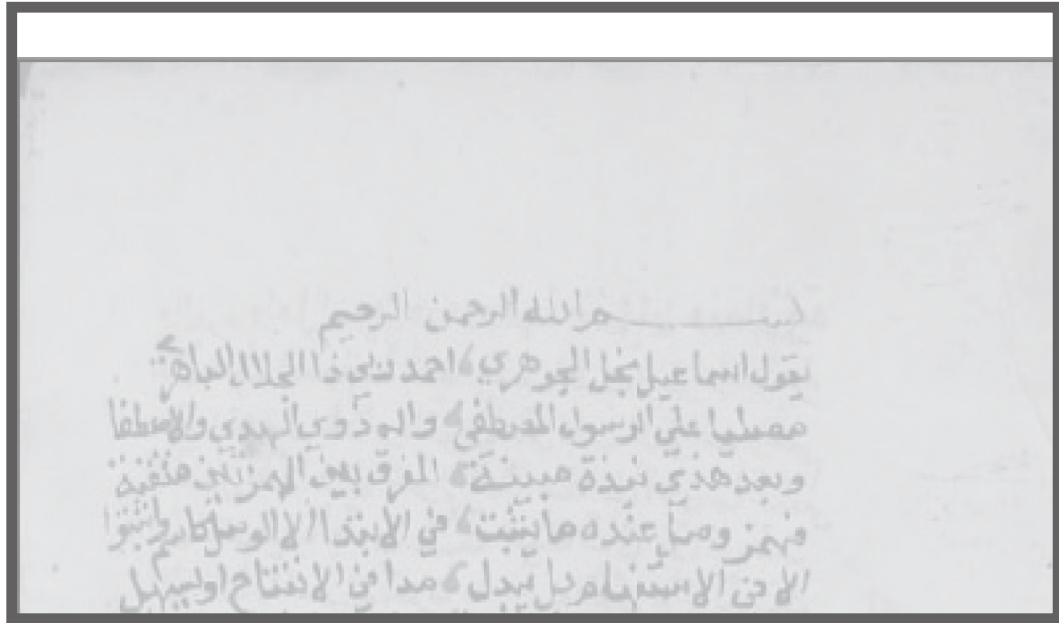
- الدليل الثالث: وُجِدَتِ النُّسخة ذيلًا لكتاب آخر  
للشّيح إسماعيل بن غُنيّم، وهو: شرح لمُقدّمة شرح  
قطر النّدى وبلّ الصّدى لابن هشام الأنصاريّ.

هذه الأدلّة تجعلنا نقطع بنسبة الأرجوزة  
لناظمها وهو الشّيح إسماعيل الجوهريّ.

#### • وصف النُّسخة الخطّيّة:

النُّسخة الخطّيّة للأرجوزة نسخة فريدة  
ألحقت في نهاية نسخة من نسخ رسالة للشّيح  
إسماعيل بن غُنيّم الجوهريّ في شرحه لمُقدّمة شرح  
قطر النّدى وبلّ الصّدى لابن هشام الأنصاريّ،  
والموسومة بـ (بلوغ المرام بشرح ديباجة شرح

القطر لابن هشام).  
طلّبت نُسخ كتاب (بلوغ المرام بشرح ديباجة شرح  
القطر لابن هشام) للشّيح الجوهريّ، من الصّديق  
الشّيح عادل العوضيّ، فتفضّل بإرسال نسخ هذا  
المخطوط، التي احتفظت بأصلها المكتبة الأزهرية  
العامة، وهي النُّسخة المرقّمة بالرقم العامّ:  
١٣٠٢٢٥ نحو، والرقم الخاصّ: ٨٠٤٤، وتقع  
هذه الأرجوزة في اللّوحة: ٢١ من هذه النُّسخة،  
في صفحة واحدة ملحقة بتقييد الشّيح إسماعيل  
بن غُنيّم الجوهريّ على شرح مُقدّمة قطر النّدى  
وبلّ الصّدى - كما ذكرنا آنفا - وهي تتألّف من  
ثمانية عشر سطرًا، حُصّ السّطر الأوّل بالبسملة  
الشّريفة، ثمّ أردف بستة عشر سطرًا لأبيات  
الأرجوزة، في كلّ سطر بيتٌ على بحر الرّجز، فُصل  
بين صدره، وعجزه بفارزة حمراء كبيرة، وختمت  
الأبيات بكلمة (تمّ) في السّطر الثامن عشر الأخير،  
كما موضح في صورة المخطوط.



[نص الأرجوزة]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
يَقُولُ إِسْمَاعِيلُ نَجْلُ الْجَوْهَرِيِّ  
أَحْمَدُ رَبِّي ذَا الْجَلَالِ الْبَاهِرِ  
مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى  
وَأَلِهِ ذَوِي الْهُدَى وَالْإِصْطِفَا  
وَبَعْدُ هَذِي نُبْدَةٌ مُبَيِّنَةٌ  
لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ مُتَقِنَةٌ  
فَهَمْزُ وَصَلٍ - عِنْدَهُ - مَا يَنْبُتُ  
فِي الْإِبْتِدَاءِ لَا الْوَصْلِ كَاسْمٍ وَاتَّبَنُوا  
إِلَّا فِي الْإِسْتِفْهَامِ بَلْ يُبَدَلُ  
مَدًّا فِي الْإِنْفِتَاحِ أَوْ يُسْهَلُ  
وَهَمْزُ قَطْعٍ - عِنْدَهُمْ - مَا تَبَيَّنَا  
فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالْوَصْلِ نَحْوُ: أَنْبَتَا  
فَكُلُّ حَرْفٍ هَمْزَةٌ لِلْقَطْعِ  
فِي غَيْرِ أَلٍ لَكِنْ بِدُونِ الْوَضْعِ  
كَذَا مُضَارِعٌ وَمَا ضِ رُكْبَانًا  
مِنْ دُونَ حَمْسٍ نَحْوُ: أَلْفَى وَأَبَا  
كَذَاكَ أَمْرٌ مِنْ رُبَاعِي كَأَجِبُ  
وَعَبْرٌ ذَا، الْوَصْلُ قَطْعًا يَنْتَسِبُ  
وَهَمْزُ الْأِسْمِ هَمْزُ قَطْعٍ مَا عَدَا  
خَمْسًا وَعَرًّا - عِنْدَهُمْ - بِأَلَا اِغْتَدَا  
وَهَيَّ: أَمْرٌ وَابْنٌ - كَذَا - اسْتُ وَأَسْمُ  
وَأَمْرًا مَعَ ابْنَةٍ - كَذَا - ابْنُكُمْ  
كَذَا مُنْتَهَى هَذِهِ وَاتُّنَّانِ  
أَيْمٌ وَالْأَيْمُنُ ائْتَنَّانِ  
وَمَصْدَرُ الْفِعْلِ الَّذِي قَدِ ارْتَقَى  
فَوْقَ الرُّبَاعِيِّ كَانُطَوَى وَأَنْطَلَقَا  
فَهَمْزُ هَذِي هَمْزُ وَصَلٍ دَائِمًا  
وَعَبْرُهَا لِلْقَطْعِ هَمْزُهَا انْتَمَى  
نَمْ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَادًا  
عَلَى خَتَامِ الْأَنْبِيَاءِ أَحْمَدَا  
وَأَلِهِ وَصَحْبِهِ مَا إِنَّ نَحَا  
نَحْوَ النَّحَاةِ فَاصِلٌ وَأَوْضَحَا

تَمَّ

[شَرْحُهَا]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
[١] يَقُولُ إِسْمَاعِيلُ نَجْلُ الْجَوْهَرِيِّ  
أَحْمَدُ رَبِّي ذَا الْجَلَالِ الْبَاهِرِ  
قوله: نَجْلُ الْجَوْهَرِيِّ: أي: وَلَدُهُ، النَّجْلُ: الْوَلَدُ،  
يُقَالُ: قَدْ نَجَلَ بِهِ أَبُوهُ، وَنَجَلَهُ، وَتَطْلُقُ لَفْظَةً  
(النَّجْلُ) عَلَى الْوَلَدِ وَالْوَالِدِ، فَهِيَ مِنَ الْأَضْدَادِ، وَمِنْ  
مَعَانِيهَا أَيْضًا: النَّسْلُ، وَالْأَصْلُ (٣٥).  
قوله: الْجَلَالِ الْبَاهِرِيِّ: الْجَلَالُ الظَّاهِرُ، قِيلَ  
لِلْقَمَرِ: (الْبَاهِرُ) لظهوره على جميع الكواكب (٣٦).  
[٢] مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى  
وَأَلِهِ ذَوِي الْهُدَى وَالْإِصْطِفَا  
قوله: الْإِصْطِفَا: أَصْلُهُ مَمْدُودٌ (الْإِصْطِفَاءُ)،  
قَصِرَ فِي الْأَرْجُوزَةِ وَفَاقًا لِحَرْفِ الرَّوِيِّ فِي صَدْرِ  
الْبَيْتِ.  
[٣] وَبَعْدُ هَذِي نُبْدَةٌ مُبَيِّنَةٌ  
لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ مُتَقِنَةٌ  
تَضَمَّنَ الْبَيْتُ - ههنا - وَصْفًا لِلأَرْجُوزَةِ  
بِمَنْزِلَةِ الْعِنَانِ لَهَا، هُوَ: (نُبْدَةٌ مُبَيِّنَةٌ لِلْفَرْقِ بَيْنَ  
الْهَمْزَتَيْنِ)، بَيْنَ فِيهِ النَّاطِمِ الْغَرَضِ مِنْ نَظْمِهَا،  
وَهُوَ بَيَانُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ: هَمْزَةُ الْوَصْلِ،  
وَهَمْزَةُ الْقَطْعِ، وَقَدْ أُرِيدَ بِمَعْنَى (نُبْدَةٌ) فِيهِ:  
الشَّيْءُ الْيَسِيرُ، أَوْ الْقَلِيلُ (٣٧).  
[٤] فَهَمْزُ وَصَلٍ - عِنْدَهُ - مَا يَنْبُتُ  
فِي الْإِبْتِدَاءِ لَا الْوَصْلِ كَاسْمٍ وَاتَّبَنُوا  
(٣٥) يَنْظُرُ: الْعَيْنُ: ٦/١٢٤ مادة (نجل)، والغريب  
المصنّف: ١/١٥٤، والمحكم والمحيط الأعظم: ٧/٤٦٢،  
ولسان العرب: ١٤/٢٠١ مادة (نجل)، والقاموس المحيط:  
١٠٦٠.  
(٣٦) يَنْظُرُ: مجمل اللغة: ١٣٧ والمصباح المنير: ٦٤.  
(٣٧) يَنْظُرُ: المحيط في اللغة: ١٠/٨٨، ومشارق الأنوار  
على صحاح الآثار: ١/٢.

قوله: فَهَمْزٌ وَصَلٌ: أي، الهمز بـ (همزة الوصل): وهي همزة تُزاد في أوّل الكلمة، أُطلق عليها القدماء (ألف الوصل)، أو (الألف الموصولة): لأنّ صورتها صورة الألف<sup>(٣٨)</sup>.

وفي وصفها بالوصل رأيان:

**الرّأي الأوّل: رأي الخليل بن أحمد الفراهيديّ** (ت ١٧٥هـ)، قال: إنّما سُمّيت ألف الوصل بهذا الاسم؛ لأنّها وصلتُ للسان إلى النّطق بالسّاكن، أي: تُزاد توصلاً بها إلى النّطق بالسّاكن بعدها لما تُعذّر النّطق به؛ لذلك وصفها بسلم اللّسان، وعماده<sup>(٣٩)</sup>.

**الرّأي الآخر: قال أبو القاسم الرّجّاجيّ** (ت ٣٧٧ هـ): ((قال غيره - أي غير الخليل - إنّما سُمّيت بألف الوصل؛ لاتّصال ما قبلها بما بعدها في وصل الكلام وسقوطها منه))<sup>(٤٠)</sup>.

ويبدو أنّ من قصده الرّجّاجيّ بغير الخليل هو مُحمّد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، الذي ذكر ما نصّه: ((أو يكون قبل الألف كلام فيتصل به ما بعدها وتسقط الألف؛ لأنّها لا أصل لها، وإنّما دخلت توصلاً إلى ما بعدها فإذا وصل إليه فلا معنى لها))<sup>(٤١)</sup>، وهذا مستوحى ممّا ذكره سيبويه (ت ١٨٠هـ) بقوله: ((ألفات الوصل تحذف جميعاً إذا كان قبلها كلام))<sup>(٤٢)</sup>. وقوله: ((هذه الألفات إذا كان قبلها كلام حُذفت؛ لأنّ الكلام قد جاء قبله ما يُستغنى به عن الألف))<sup>(٤٣)</sup>. أي: أنّنا إذا وصلنا بالكلمة شيئاً قبلها سقطت الهمزة؛ لأنّ السّاكن قد نُطق به بواسطة ما قبله، فلا تثبتُ همزة الوصل

(٣٨) ينظر: العين: ٤٩/١، وكتاب سيبويه: ١٤٦/٤، وشرح جمل الرّجّاجيّ (لابن عصفور): ٤٧٠/٢.

(٣٩) ينظر: العين: ٤٩/١، واللّامات (للرّجّاجيّ): ٤٣.

(٤٠) اللّامات: ٤٣.

(٤١) المقتضب: ٢١٨/١.

(٤٢) كتاب سيبويه: ١٥٠/٤.

(٤٣) كتاب سيبويه: ١٤٦/٤.

إلا في الابتداء<sup>(٤٤)</sup>. وذهب إلى هذا الرّأي أبو البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) بقوله: ((همزة الوصل هي التي يتّصل ما قبلها بما بعدها في الوصل، ولذلك سُمّيت همزة الوصل))<sup>(٤٥)</sup>.

**قوله: مَا يَتَّبْتُ فِي الْإِبْتِدَاءِ لَا الْوَصْلِ كَأَسْمِ وَأَنْبُتُوا:** يريد به أنّ ما يُميّز همزة الوصل عن غيرها هو: ثبوتها في الابتداء، وحذفها في الوصل، وهذا ما أجمله أبو الفتح عثمان ابن جنيّ (ت ٣٩٥هـ) في حدّه لهمزة الوصل بقوله: ((همزة الوصل هي التي تثبت في الابتداء، وتحذف في الوصل؛ لأنّها إنّما جيء بها توصلاً إلى النّطق بالسّاكن لما لم يُمكن الابتداء به، فإذا اتّصل ما بعدها بما قبلها، حُذفت للاستغناء عنها))<sup>(٤٦)</sup>.

وعلى هذا الحدّ تكون همزة الوصل على حالين:

**الحال الأوّل: ما تثبت في الابتداء:** والمراد بالابتداء هو الأخذ بالنّطق بعد الصّمت، وخصّصتها أنّها تُجتلب؛ ليتوصّل بها إلى النّطق بالحرف السّاكن بعدها؛ لأنّ الابتداء بالسّاكن مُتعدّر في الطّاقة<sup>(٤٧)</sup>، وقد مثل عنها سيبويه بقوله: ((وذلك قولك: اضرب، اقتل، اسمع، اذهب؛ لأنّهم جعلوا هذا في موضع يسكن أوّله فيما بنوا من الكلام))<sup>(٤٨)</sup>، بمعنى: أنّهم قالوا: (ذَهَبَ يَذْهَبُ)، و(قَتَلَ يَقْتُلُ)، و(ضَرَبَ يَضْرِبُ)، فاجتمع أربع متحركات، واستثقلوا توالي الحركات، فلم يكن سبيل إلى تسكين الأوّل؛ لأنّه لا يُبتدأ بسّاكن ولا إلى تسكين الثّالث الذي هو عين الفعل؛ لأنّه بحركته يُعرف اختلاف الأبنية ولا إلى تسكين الرّابع؛ لأنّه يقع عليه الإعراب، الرّفع والنّصب، فأسكنوا الثّاني؛

(٤٤) ينظر: اللّباب في علل البناء والإعراب: ١٩٢/٢.

(٤٥) أسرار العربية: ٣٤٢.

(٤٦) اللّمع في العربيّة: ١٤٦.

(٤٧) ينظر: توجيه اللّمع: ٥٧١.

(٤٨) كتاب سيبويه: ١٤٤/٤.

لأنه لا يمنع من إسكانه مانع، فقال: يذهبُ وَيَقْتُلُ وَيَضْرِبُ، فإذا أرادوا الأمر حذفوا حرف الاستقبال، فبقي فاء الفعل ساكنة واحتاجوا لها إلى ألف الوصل، فقالوا: اضْرِبْ واقتُلْ واذْهَبْ<sup>(٤٩)</sup>. وذكر سيبويه أن هذه الزيادة أكثر ما تكون في الأفعال، فتكون:

١- في الأمر من الفعل الثلاثي المجرد: وهو ما يفهم من قوله: ((فتكون في الأمر من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ) ما لم يتحرك ما بعدها، وذلك قولك: اضْرِبْ، اقتُلْ، اسمعْ، اذهبْ))<sup>(٥٠)</sup>، وقوله: ((من باب فَعَلَ يَفْعَلُ))، قصد به الفعل الثلاثي المجرد. ٢- في ماضي الخماسي وأمره: نحو: انطلقْ، وانطلقْ، وذكر أن زيادتها - ههنا - في ثلاثة أبنية، هي: (انفعلتْ)، نحو: انطلقتْ، و(افعلتْ)، نحو: احمررتْ، و(افتعلتْ)، نحو: احتبستْ، قال: ((وتكون في انفعلتْ وافعلتْ وافتعلتْ، وهذه الثلاثة على زنة واحدة ومثال واحد، والألف تلزمهن في فَعَلَ وفَعَلتْ والأمر؛ لأنهم جعلوه يسكن أوله - ههنا - فيما بنوا من الكلام، وذلك انطلقْ، واحتبستْ، واحمررتْ، وهذا النحو))<sup>(٥١)</sup>، وتقع همزة الوصل على الأمر من هذه الأفعال، ومصادرهما التي سيأتي بيانها.

٣- في ماضي السداسي وأمره: نحو: استخرجْ، واستخرجْ، وذكر أن زيادتها في السداسي تكون في خمسة أبنية، هي: (استفعلتْ)، نحو: استخرجتْ، و(افعاللتْ)، نحو: اقعنستْ، و(افعاللتْ)، نحو: اشهابتْ، و(افعولتْ)، نحو: اجلوذتْ، و(افعولتْ)، نحو: اعشوشبتْ، قال سيبويه: ((وتكون في استفعلتْ، وافعاللتْ، وافعاللتْ،

(٤٩) ينظر: شرح كتاب سيبويه (السرياني): ١٢/٥.

(٥٠) كتاب سيبويه: ١٤٤/٤.

(٥١) كتاب سيبويه: ١٤٤ - ١٤٥/٤.

(٥٢) كتاب سيبويه: ١٤٥/٤.

وافعولتْ، وافعولتْ، هذه الخمسة على مثال واحد، وحال الألف فيهن كحالها في افتعلتْ، وقصتهن في ذلك كقصتهن في افتعلتْ. وذلك نحو استخرجتْ، واقعنستْ، واشهابتْ، واجلوذتْ، واعشوشبتْ))<sup>(٥٢)</sup>. ويلحق بهذه الأبنية (افعولتْ)، نحو: احرنجمْ، و(افعللْ)، نحو: اقشعرْ، فهما من الرباعي المزيد بحرفين، ويلحق ببناء (احرنجمْ) الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف (افعولتْ)، نحو: (اسلنقى)، فيكون المجموع ثمانية أبنية<sup>(٥٣)</sup>، وتقع همزة الوصل على الأمر من هذه الأفعال، ومصادرهما، وثمة أسماء ليست بمصادر زيدتِ الهمزة فيها زيادة غير مقيسة، سيأتي بيانها مفصلاً، بعونه تعالى.

والحال الأخرى: ما تحذف في الوصل: أي: في درج الكلام، وخصيصتها: أنها لا تنطق؛ للاستغناء عنها في الدرج، فينصل ما قبلها بما بعدها، فتسقط مع ثبوتها خطأ. وقد مثل الجوهري لحذفها بقوله: (كاسم)، و(واثبتوا) إذ وقعت الهمزة في المثاليين في درج الكلام، فاتصل الحرف الذي قبلها بما بعدها، من دون النطق بها، ولخصيصة حذفها في الوصل، أنزلها سيبويه منزلة (هاء الوقف)، التي تحذف في الوصل، نحو الهاء في (عه)، التي نستغني عنها في الوصل بقولنا: (ع يا فتى)، قال: ((واعلم أن هذه الألفات إذا كان قبلها كلام حذفت، لأن الكلام قد جاء قبله ما يستغني به عن الألف، كما حذفت الهاء حين قلت: ع يا فتى، فجاء بعدها كلام))<sup>(٥٤)</sup>، وعقب أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) على ما ذكره سيبويه بقوله: ((لأن ألف الوصل مجتلية للابتداء، كما أن الهاء مجتلية للوقوف عليها، ألا ترى أنك لو أدرجت لحذفت هذه الهاء لما تحذف ألف الوصل، ولو أدرجت فلم

(٥٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٣٠٠/٤، ٢٨٧، ٢٨٦.

(٥٤) كتاب سيبويه: ١٤٦/٤.

تحذف الهاء، لكان في الخطِّ كإثباتك ألف الوصل في الإدراج، فهذه الهاء مُجْتَلِبَةٌ للوقف، كما أنَّ ذاك مُجْتَلِبٌ للابتداء))<sup>(٥٥)</sup>.

أما حركة همزة الوصل، فتكون مكسورة في جميع مواضعها؛ لأنَّها في الأصل ساكنة، وما بعدها ساكن، فكُسِرَتْ لالتقاء الساكنين، ولم تأتِ غير مكسورة إلا في موضعين:

**الموضع الأوَّل: تكون فيه مضمومة، وهو على صنفين:**

**الصَّنْفُ الأوَّل:** الأحد عشر بناءً من الأفعال الخماسية، والسداسية، إذا بُنِيَتْ للمفعول به ضُمَّتْ همزتها إبتاعاً للحرف الثالث؛ لأنَّه يَضُمُّ ضمًّا لازماً، تقول: (أَنْطَلِقُ بِزَيْدٍ)، و(أَكْتَسِبَ لَهُ مَالٌ)، و(أَحْمَرُّ فِي هَذَا الْمَكَانِ)، وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْتُ﴾ [الأنبياء: ٤١]، وكذلك سائرهما.

**الصَّنْفُ الثَّانِي:** الفعل المضارع إذا انضَمَّ ثالثه، نحو: (يَقْتُلُ)، تقول في الأمر منه: (أَقْتُلْ)، وإنَّما لم تكسر الهمزة في الموضعين؛ لأنَّها تخرج من كسرٍ إلى ضمٍّ بينهما حاجز غير حصين، وتقول للمرأة: (أَغْزِي)، فَتُشَمُّ الزَّائِي الضَّمَّةُ، وتَضُمُّ الهمزة؛ لأنَّ الأصل: (أَغْزُوي)، فحذفت الواو، وتقول للجماعة: (ارْمُوا)، فتكسر الهمزة؛ لأنَّ الأصل: (ارْمِوا)، كـ(اضْرِبُوا)، فحذفت الياء، فإن كان الثالث مضمومًا ضمَّةً غير لازمة لم تغيَّر الهمزة، تقول: (إِسْمُ اللَّهِ مُبَارَكٌ)؛ لأنَّ الضَّمَّةُ تزول في النَّصْبِ والجرِّ.

**الموضع الآخر:** تكون فيه مفتوحة، وهي همزة لام التَّعْرِيفِ، نحو: الرَّجُلُ، وَالْغُلَامُ، حُرِّكَتْ فِيهِ بِالْفَتْحِ طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ، وهمزة (أَيْمَنُ اللَّهُ) الَّتِي لِلْقِسْمِ، وَإِنَّمَا لَمْ تَضُمَّ، وَالثَّالِثُ مضموم؛ لأنَّهم لم يكرهوا الخروج من الفتح إلى الضمِّ، وإنَّما كرهوه

(٥٥) التعلُّيقَةُ على كتاب سيبويه: ١٩٨/٤.

من الكسر إلى الضمِّ<sup>(٥٦)</sup>.

[٥] إِلَّا فِي الْأَسْتِفْهَامِ بَلْ يَبْدَلُ  
مَدًّا فِي الْأَنْفِتَاحِ أَوْ يُسَهِّلُ

يشير الجوهري - هنا - إلى أحد مظاهر تمييز همزة الوصل، وهو إذا سُبِقَتْ بهمزة الاستفهام، إذ تكون على حالين:

**الحال الأوَّل:** حذفها إن لم تكن مفتوحة كهمزة (ال التَّعْرِيفِ)، وهمزة (أَيْمَنُ) للقسم، إذ يُسْتَعْنَى عنها بهمزة الاستفهام، نحو: أَشْتَرَيْتَ لَزِيدٍ ثَوْبًا؟ أَسْتَخْرَجْتَ لَهُ مَالًا؟ أِبْنَ زَيْدٍ عِنْدَكَ؟ فَتُفْتَحُ؛ لِأَنَّهَا همزة الاستفهام، وتُحذف همزة الوصل تخفيفًا، قال ذو الرُّمَّة<sup>(٥٧)</sup>:

أَسْتَحَدَّثَ الرَّكْبُ عَنْ أَشْيَاعِهِمْ حَبْرًا  
أَمْ رَاجَعَ الْقَلْبُ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرْبًا؟  
وأصل الكلام: (أَشْتَرَيْتَ لَزِيدٍ ثَوْبًا؟)،  
و(أَسْتَخْرَجْتَ لَهُ مَالًا؟)، و(أَبْنَ زَيْدٍ عِنْدَكَ؟)،  
و(أَسْتَحَدَّثَ الرَّكْبُ)<sup>(٥٨)</sup>.

الحال الأخرى: إبدالها مدًّا، إن كانت مفتوحة كالتِّي مع (لام التَّعْرِيفِ) و(أَيْمَنُ)، إذ لا يجوز حذفها مع همزة الاستفهام، وإنَّما تبدل مدًّا؛ لِأَنَّهَا يلتبس الخبر بالاستفهام، فلو حذفها لالتبس الاستفهام بالخبر إذا قلت: أَلْغُلَامُ نَهَبَ بِكَ؟ أَيْمَنُ اللَّهُ يَمِينُكَ؟ وَلَا التَّبَاسُ بِقَوْلِكَ: أَشْتَرَيْتَ لَزِيدٍ ثَوْبًا؟ لِأَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ مَكْسُورَةٌ، وَهَمْزَةُ الْاِسْتِفْهَامِ مَفْتُوحَةٌ فَافْتَرَقَا، وَأَمَّا هَمْزَةُ (أَلْ)، وَهَمْزَةُ (أَيْمَنُ)، فَمَفْتُوحَتَانِ كَهَمْزَةِ الْاِسْتِفْهَامِ

(٥٦) ينظر: البديع في علم العربية: ٣٢٢/٢، وتوجيه اللُّمَعِ: ٥٧٩، وشرح جمل الرَّجَاجِي (لابن عصفور): ٤٧١/٢.

(٥٧) ديوانه: ١٠.

(٥٨) ينظر: اللُّمَعِ في العربية: ١٤٨، والبيان في شرح اللُّمَعِ: ٦٦١، وشرح اللُّمَعِ في النَّحْوِ (للأصبهاني): ٣٧٢، وتوجيه اللُّمَعِ: ٥٧٦.

فاشتبهتها، فإذا كان كذلك، أُبدل من همزة اللّام، وأيمن (ألفًا) خشية الالتباس، فتقول: الغلام ذهب بك؟ أيمن الله يمينك؟ وفي التنزيل: ﴿الذَّكْرَيْنِ حَرَّمَ أُمُّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، و: ﴿اللَّهُ أَدْنَىٰ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩] <sup>(٥٩)</sup>.

## [٦] وَهَمْزُ قَطْعٍ - عِنْدَهُمْ - مَا نُتِبْنَا

قوله: (هَمْزُ قَطْعٍ)، أي: الهمز بـ (همزة القطع): وهي التي ينقطع باللفظ بها، ما قبلها عمّا بعدها <sup>(٦٠)</sup>، تقول: ذهب أحمد، وقام إبراهيم، فالهمزة في (أحمد) قَطَعَتْ باللفظ بها بين الباء والحاء، الباء في (ذهب) والحاء في (أحمد)؛ أي: حجزت بينهما، وقد أُطلق عليها القدماء (ألف القطع)، أو (الألف المقطوعة) <sup>(٦١)</sup>.

و من خصائص همزة القطع الآتي:

أولاً: أنّها تثبت ابتداءً، ووصلاً، تقول مبتدئاً: (إنّك ذاهبٌ)، ووصلاً (قلت: إنّك ذاهبٌ)، بخلاف همزة الوصل التي تثبت في الابتداء، وتسقط في الوصل.

ثانياً: تكون أصلاً ومزيدةً وبدلاً: فالأصل، نحو: أأخذ، وأخذ، والمزيدة، نحو: أكرم، وأصلح، والبدل، نحو: همزة (أحدٍ): لأنّه (فعل) من (الواحدة)، أمّا همزة الوصل فلا تكون إلا زائدة.

ثالثاً: أنّ الاسم يجوز أن يكون مع همزة القطع على حرفين، نحو: أب، وأخ، ولا يجوز أن يكون مع همزة الوصل إلا على ثلاثة أحرف، أو أكثر على ما يأتي بيانه <sup>(٦٢)</sup>.

(٥٩) ينظر: اللّمع في العربيّة: ١٤٨، والبيان في شرح اللّمع: ٦٦٢، وتوجيه اللّمع: ٥٧٨.

(٦٠) ينظر: اللّمع في العربيّة: ١٤٦.

(٦١) ينظر: كتاب سيبويه: ٤/١٥٢، ٤٤٥، والمقتضب:

٨٥ / ٢، وتوجيه اللّمع: ٥٧٠.

(٦٢) ينظر: توجيه اللّمع: ٥٧١.

أمّا حكم حركتها فتكون: مفتوحةً، ومضمومةً، ومكسورةً، نحو: أخذ، وأكرم، إنمَد <sup>(٦٣)</sup>.

## [٧] فَكُلُّ حَرْفٍ هَمْزَةٌ لَلْقَطْعِ

فِي غَيْرِ أَلٍ لَكِنْ بِدُونِ الْوَضْعِ

يريد الجوهري أنّ كلّ حرف من حروف المعاني همزته المتصدّرة همزة قطع في الوضع، نحو: أو، أم، إمّا، أمّا، أمّا، ألا، أيّا، إلى، إن، أن، أن، إن، إلّا، إذا، إذ، أم، أي، إي، ولا يُستثنى من ذلك إلا همزة (ال التعريف)، فهي همزة وصل زائدة ليست من الوضع، أنزلت مع (لام التعريف) منزلة (قد)، و (سوف)، وهذا ما ذهب إليه سيبويه بقوله: ((وتكون موصولة في الحرف الذي تُعرّف به الأسماء. والحرف الذي تُعرّف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم والرّجل والنّاس، وإنّما هما حرف بمنزلة قولك قد وسوف)) <sup>(٦٤)</sup>.

فالهمزة على مذهب سيبويه ألحقت لأمّ التعريف لسكون اللّام؛ لأنّ الابتداء بالسّاكن ممتنع بالفطرة، وإنّما جاءت مفتوحة - وإن كان الأصل فيها الكسر - لأنّهم لما كُتِر استعمالها في كلامهم فتحوها؛ لأنّها أخفّ من الكسرة، أمّا دليل أنّها للوصل فسقوطها في درج الكلام، فإنّا إذا قلنا: قام القوم، وخرج الغلام، وما أشبه ذلك، في جميع الكلام سقطتِ الهمزة من اللفظ لوصل الكلام، ودلت اللّام على التعريف، ولو كانت الهمزة من بناء الكلمة لأخلّ معناها بسقوطها <sup>(٦٥)</sup>.

وهذا المذهب مخالف لما ذهب إليه الخليل الذي عدّ الهمزة في (ال التعريف) همزة قطع، فهي واللّام كلمة واحدة مبنية من حرفين بمنزلة (من)، و (لم)، و (إن)، وما أشبه ذلك، فجعل

(٦٣) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٢/٣٢١.

(٦٤) كتاب سيبويه: ٤/١٤٧.

(٦٥) ينظر: المقتضب: ٨٨/٢، واللّامات (للزّجاجي): ٤٢،

والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٤٠٩.

الهمزة أصليّة من بناء الكلمة بمنزلة الهمزة في (إن) و(أن) واستدلّ على ذلك بقول الشاعر<sup>(٦٦)</sup>:

دَعْ ذَا وَعَجَلْ ذَا وَالْحِقْنَا بِذُلِّ

بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِينَاهُ بَجَلِّ

قال: أراد أن يقول الْحِقْنَا بِالشَّحْمِ، فلم تستقم له القافية، فأتى باللّام ثم ذكر الهمزة مع اللّام في ابتداء البيت الثاني، فقال الشّحم فدلّ ذلك على أنّ الهمزة من بناء الكلمة، قال: وهو بمنزلة قول الرّجل إذا تذكّر شيئاً: قَدِي، ثمّ يقول قدّ كان كذا وكذا، فيردّ قدّ عند ذكر ما نسيه، وكذلك يقول الرّجل: (ألي) إذا نسي فتذكّر، ولم يرد أن يقطع، كما يقول: قَدِي، ثم يقول: كان، وكان، فدلّ على أنّه على حرفين، ولولا أنّ الهمزة واللّام بمنزلة قدّ وسوف، لكانتا بناءً بُني عليه الاسم لا يفارقه، ولكنهما جمعياً بمنزلة: هَلْ وَقَدْ وَسَوْفَ، تدخلان للتعريف وتخرجان<sup>(٦٧)</sup>.

[٨] كَذَا مُضَارِعٌ وَمَاضٍ رُكْبًا

مِنْ دُونَ حَمْسٍ نَحْوُ: أَلْفَى وَأَبَا

قوله: (كذا مضارع)، أي: أنّ كلّ فعل مضارع همزته همزة قطع، نحو: أكرم، وأنطلق، وأستغفر، أمّا الفعل الماضي، فما يختصّ منه بهمزة القطع صنفان: الفعل الرباعيّ المبدوء بهمزة، نحو: أكرم، وأحسن، وأعطى، والفعل الثلاثي المبدوء بهمزة، نحو: أخذ، وأكل، وأمر<sup>(٦٨)</sup>، وهذا معنى قوله: (من دون خمس)، أي: من دون خمسة أحرف للماضي؛ لأنّ ما زاد منه على خمسة أحرف تكون همزته همزة وصل نحو: انطلق، واستغفر. وقد مثل الجوهريّ عن الماضي الرباعيّ

(٦٦) اُخْتَلَفَ فِي قَائِلِهِ، قِيلَ: لِلأَعْرَجِ المَعْنِي، يَنْظُرُ: شَرَحَ الحِمَاسَةَ (المَرْزُوقِي) ٢٩١، وَقِيلَ: لِغَيْرِهِ.

(٦٧) يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَّبُويهِ: ٣/٣٢٥، ٤/١٤٨، ١٤٧، واللّامات: ٤١، و توجيهِ اللّمع: ٥٧٦.

(٦٨) يَنْظُرُ: البديع في علم العربيّة: ٢/٣٢١، ٣٢٠.

بالفعل: (ألفى)، ومثّل عن الثلاثيّ بالفعل: (أبى)، الذي رُسمت الألف فيه وفارقاً للرّويّ في (رُكْبًا)، وحاصل البيت أنّه قد ضمّ ثلاثة أصناف من أصناف الأفعال الأربعة التي تدخل في أولها همزة القطع وهي:

١- الفعل المضارع، نحو: أكرم، أنطلق، أستغفر

٢- الفعل الماضي الرباعيّ المبدوء بهمزة، نحو: ألقى.

٣- الفعل الماضي الثلاثيّ المبدوء بهمزة، نحو: أبى. أمّا الصّنف الرّابع من الأفعال فسيرد في البيت اللاحق.

[٩] كَذَلِكَ أَمْرٌ مِنْ رُبَاعِيٍّ كَأَجِبٍ

وَعَبْرٌ ذَا الوَصْلِ قَطْعًا يَنْتَسِبُ

هنا ذُكر الصّنف الرّابع من الأفعال التي ترد فيها همزة القطع وهو (فعل الأمر من الرباعي)، نحو: أكرم، وأحسن، وأعطى<sup>(٦٩)</sup>، وقد مثل الجوهريّ عنه بفعل الأمر (أجب) من الفعل الرباعي (أجاب). ويريد من الشّطر الثّاني: أي: في غير هذه الأصناف الأربعة من الأفعال الهمزة تكون همزة وصل.

[١٠] وَهَمْزُ الاسْمِ هَمْزُ قَطْعٍ مَا عَدَا

حَمْسًا وَعَشْرًا - عِنْدَهُمْ - بِلا اغْتِدَا

بعد أن فرغ الجوهريّ من بيان همزة القطع في الأفعال، شرع ببيانها في الأسماء بقيد أنّ كلّ اسمٍ أوّله همزة، تكون همزته همزة قطع ما عدا خمسة عشر صنفاً من الأسماء، ورد كلّ منها بهمزة الوصل، وهي على نوعين:

النّوع الأوّل: الأسماء المصادرة: وهي كلّ مصدر لفعل ماضيه أكثر من أربعة أحرف، وفي أوّله همزة.

النّوع الآخر: أسماء ليست بمصادر: دخلت همزة الوصل عليها على خلاف الأصل؛ لأنّها لا

(٦٩) يَنْظُرُ: البديع في علم العربيّة: ٢/٣٢٠.

تدخل إلا بعد إسكان الأَوَّل، وهو إعلال، وهذا من أحكام الأفعال، ودخولها في الأسماء التي ليست بمصادر غير مقيس؛ لأنَّ دخولها في المصادر مبنيٌّ على دخولها على أفعالها، وقد أشرنا إلى ذلك في الحديث عن الأفعال التي تدخل عليها همزة الوصل<sup>(٧٠)</sup>.

[ ١١ ] وَهِيَ: امْرُؤٌ<sup>(٧١)</sup> وَابْنٌ - كَذَا - اسْتُ واسْمٌ  
وَأَمْرَأَةٌ مَعَ ابْنَةٍ - كَذَا - ابْنُ

شرح الجوهري - هنا - بتفصيل عدّة الأسماء غير المصادر التي دخلت همزة الوصل عليها، وذكر منها سبعة أسماء في هذا البيت، هي الآتي:  
١- امْرُؤٌ: أصله (مَرءٌ)، دخلت عليه همزة الوصل بعد إسكان الميم، قال سيبويه: ((ألف امرئ كأنك أدخلتها حين أسكنت الميم على مَرءٍ ومَرأً ومَرءٍ، فلما أدخلت الألف على هذا الاسم حين أسكنت الميم تركت الألف وصلًا، كما تركت ألف ابن))<sup>(٧٢)</sup>، فألحقتِ الهمزة مع ثبات اللام<sup>(٧٣)</sup>، وقيل: خُفِّفَ (مَرءٌ) بنقل حركة الهمزة إلى الرّاء ثمَّ حُذفتِ الهمزة وعوض عنها همزة الوصل ثمَّ ثبتت عند عود الهمزة؛ لأنَّ تخفيفها سائغ أبدًا، فأتبعوا عينها حركة لامها فقالوا: هذا امْرُؤٌ، ورأيتُ امرأً، ومررتُ بامرئٍ<sup>(٧٤)</sup>.

٢- ابْنٌ: أصله (بَنُو) كَجَمَلٍ، واللام محذوفة وهي الواو، وقالوا في تكسيره (أبناءً)؛ لأنَّ (أفعال) جمع (فعل)، وأسكن الأَوَّل فدخلت عليه الهمزة، ومثناه

(٧٠) ينظر: اللّمع في العربية: ١٤٧، ١٤٦، وتوجيه اللّمع: ٥٧٢-٥٧٥.

(٧١) في المخطوط: (امرأ).

(٧٢) كتاب سيبويه: ٣/١٩٩.

(٧٣) ينظر: البديع في علم العربية: ٢/٣١٤.

(٧٤) ينظر: المنصف: ١/٦٢، وحاشية الصّبّان على شرح الأشموني: ٤/٣٨٧.

بمنزله تقول: (ابنان)، وقيل: المحذوف (ياء) والهمزة بدل منها؛ ولهذا عاقبتها في النّسب، تقول: (ابني، وبنوي)، وتقول في تصغيره: (بُنِّي)<sup>(٧٥)</sup>. وقال أبو إسحاق الرّجاج (ت ٣١١هـ): أصله (بَنُو) على (فعل) كَجَمَلٍ، وحجته كسر الهمزة، ويجوز أن يكون (فعل) نقلت إلى (فعل)<sup>(٧٦)</sup>.

٣- اسْتُ: أصله (سَتَه)، حُذفتِ اللام، وأسكنتِ السّين فجيء بهمزة الوصل، قال سيبويه: ((من قال: اسْتُ فإنّما حذف موضع اللّام))<sup>(٧٧)</sup>. أي: حذف (الهاء)، التي تظهر في جمع الكلمة وتصغيرها، نحو: (الأسْتَاه)، و(سُتَيْهَةٌ)، قال: ((وإنّما جئت في اسْتُ بالهاء لأنّ لامها هاء، ألا ترى أنّك تقول: الأسْتَاهُ وسُتَيْهَةٌ في التّحقيق)<sup>(٧٨)</sup>، وذكر سيبويه أنّ من العرب من يحذف عين الكلمة (التّاء) فيقول: (سَه)، فإذا صَغُرَ ردّ المحذوف إلى أصله، قال: ((يقولون: سَه، يريدون الاسْت، فحذفوا موضع العين. فإذا صَغُرَت قلت: سُتَيْهَةٌ))<sup>(٧٩)</sup>، وقال السّيرافي: ((وأما اسْت فأصله سته، وقد اختلفت فيه العرب؛ فمنهم من يحذف التّاء فيقول: سَه، ومنهم من يحذف التّاء، ويسكن السّين ويدخل ألف الوصل فيقول: اسْت))<sup>(٨٠)</sup>، والمراد بحذف (التّاء) في (اسْت) حذف (الهاء)، وهذا وما ذكره في موطن آخر بقوله: ((ومما ذهب أوسطه (سه) وهي الاسْت، يقال: (سَه) و(اسْت) و(سَتْ) وأصل ذلك كلّه (سته)؛ لأنّه يقال في

(٧٥) ينظر: المقتضب: ٢/٩٠، وتوجيه اللّمع: ٥٧٢،

والبديع في علم العربية: ٢/٣١٤.

(٧٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/١٣٠، وتوجيه اللّمع: ٥٧٢.

(٧٧) كتاب سيبويه: ٣/٤٥١.

(٧٨) كتاب سيبويه: ٣/٣٦١.

(٧٩) كتاب سيبويه: ٣/٤٥١.

(٨٠) شرح كتاب سيبويه: ٥/١٩.

جمعه (أستاه) وفي تصغيره: (سُتَيْهَة) فمن قال: (سَه) حذف التاء التي هي عين الفعل، ومن قال: (سَتْ) حذف الهاء التي هي لام الفعل ((<sup>(٨١)</sup>).

٤- اسْمٌ: أصله: (سَمُو)، بكسر السين، وقيل: (سُمُو) بضم السين، حذفوا الواو، ونقلت سكون الميم إلى السين، وعوضوا الهمزة في أوله، ووزنه (إفْع)؛ لأنه قد حذفت منه لامه التي هي الواو، وقيل: أصله (سَمُو) كَنَحُو، وفيه خمس لغات: (أَسْمٌ) و (إِسْمٌ)، بضم الهمزة وكسرها، و (سَمٌ)، و (سِمٌ)، بضم السين وكسرها، و سُمَى كَهْدَى، فهو عند البصريين مشتق من (السُمُو)، وذهب الكوفيون إلى أنه سُمِيَ اسماً؛ لأنه سمة على المسمى يُعرف بها؛ والسمة: العلامة؛ والأصل فيه (وَسْمٌ) إلا أنهم حذفوا الواو من أوله، وعوضوا مكانها الهمزة، فصار اسماً؛ ووزنه (إِعْل)؛ لأنه قد حذفت منه فاؤه التي هي الواو في (وَسْمٌ)<sup>(٨٢)</sup>.

٥- امْرَأَةٌ: أصلها (مَرَأَةٌ)، مؤنث (مَرء) محمولة عليه في دخول همزة الوصل بعد إسكان ميمها مع ثبات لامها، فمن قال: (امرؤ) قال: (امرأة)، وفي التنزيل: ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً﴾ [النساء: ١٢٨]، يُقال: هذه امرأة ومراة، ثم يترك الهمز، ويُقال: هذه مرّة ومراة، فإذا ألحقوا (ال التعريف) استغنوا بها عن همزة الوصل، ورفضوا الجمع بينهما، فقالوا: (المراة) و (المراة)، وقد جاء في التنزيل: ﴿يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤]، ونسب إلى الفراء أنه قد سمع من قال: (المرأة)، بالجمع بين الألف واللام، وهمزة الوصل<sup>(٨٣)</sup>.

(٨١) شرح كتاب سيبويه (السرياني): ١٩٣/٤.

(٨٢) ينظر: البيان في شرح اللّمع: ٦٥٥، وأسرار العربية: ٢٩-٣٢، والبدیع في علم العربية: ١٤/١، وتوجيه اللّمع: ٥٧٣.

(٨٣) ينظر: إصلاح المنطق: ٩٣، والمخصّص: ٦٧/٥، والبدیع في علم العربية: ٣١٤.

٦- ابنة: أصلها (بَنَوَة) كَشَجَرَة؛ لأنها مؤنثة (ابن)، محمولة عليه، حذفوا منها الواو، أو إن المحذوف (ياء) أسكن الأول، فدخلت عليها الهمزة، وتقول في تصغيرها: (بُنَيْةً)، وإنما حذفت همزة الوصل؛ لأن الباء تتحرك<sup>(٨٤)</sup>.

٧- ابنم: أصله (ابن) والميم زائدة، وليست بدلا من اللّام، فلو كانت بدلا من اللّام لكانت اللّام في حكم الثابت، وبطل جواز دخول همزة الوصل في أول (ابنم)؛ لأن هذه الهمزة تعاقب اللّام، زيدت الميم توكيدا لـ(ابن) وتفخيما له، وجرت قبلها حركت الإتياع، فصارت هذا ابنم، ورأيت ابنمًا، ومررت بابنم، فجريان حركات الإعراب على الميم يدل على أنها ليست (ما)، وإنما الميم في آخره كالميم في آخر: ضَرَم، وِدَقَم، وِدَرِم<sup>(٨٥)</sup>.

## [١٢] كَذَا مُتْنَى هَذِهِ وَائْتَانِ

### اَيْمٌ وَالْ وَيْمُنْ اِئْتَانِ

ضم هذا البيت ما بقي من الأسماء غير المصادر التي ألحقت همزة الوصل في أولها، وعدتها ستة أسماء، هي الآتي:

١- المثني من (امرئ)، و(امرأة)، و(ابن)، و(ابنة)، و(ابنم)، و(است)، و(اسم): نحو: (امرآن، وامرأين)، (امرأتان، وامرأتين)، و(ابنان، وابنين)، و(ابنتان، وابنتين)، و(ابنمان، وابنمين)، و(استان، واستين)، و(اسمان، واسمين)، وهو ما يفهم من قول الجوهري: (كَذَا مُتْنَى هَذِهِ)، أي: مثني كل من الأسماء السبعة غير المصادر التي ذكرت آنفاً، إذ عدّ المثني منها صنفاً مستقلاً بحكم بناء التثنية، على الرّغم من بناءه على مفرد.

(٨٤) ينظر: المقتضب: ٩٠/٢، وتوجيه اللّمع: ٥٧٢، والبدیع في علم العربية: ٣١٤/٢.

(٨٥) ينظر: المقتضب: ٩١/٢، والمنصف: ٥٨/١، والخصائص: ١٨٤/٢، والبدیع في علم العربية: ٣١٥/٢.

٢- اثْنَان: أصله (ثَنِيَان)، من ثَنَيْتُ الشَّيْءَ؛ لأنَّ الاثْنَيْنِ قد تُثْنِي أحدهما إلى صاحبه، ليس له مفرد من لفظه، بل هو مُرْتَجِل في التثنية، حُذِفَتْ يَأْوُهُ وأُسْكِنَتْ فَاؤُهُ، وألْحَقَتْ همزة الوصل في أوْلِهِ، تقول في تصغيره: (ثَنِيَانِ)، كذلك يُجْمَع جمع قَلَّةٍ لا واحد له من لفظه، وهو: اثْنَاء، وقيل: إنَّ أصله (ثَنَوَان) من (ثَنُو) والمحذوف هو الواو، أو (ثَنِيَان) من (ثَنِي) والمحذوف هو الياء<sup>(٨٦)</sup>.

وقال أبو عليّ الفارسيّ: ((أَمَّا الياء في (اثنين) فمُنْقَلِبَةٌ عن ألف التثنية وليس بلام الفعل، بل اللّام محذوفة وهي ياء؛ لأنّها من (ثَنَيْتُ)، وحكم ألف الوصل أن تلحق من الأسماء غير المصادر ما كان ناقصاً محذوف اللّام مناسباً للفعل بالحذف))<sup>(٨٧)</sup>.

٣- أَيِّم: أصلها (أَيِّمُن) حُذِفَتْ النُّون منها؛ لكثرة الاستعمال، والهمزة فيها للوصل، تنطق (أَيِّم) بفتح الهمزة، نحو: (أَيِّمُ الله)، وبكسرهما، نحو: (أَيِّمُ الله)، ولا تستعمل إلّا في القسم<sup>(٨٨)</sup>، وقيل: إنَّ (أَيِّم) بالكسر والضمّ لغة لسُّلَيْم، و(أَيِّم) بالفتح والضمّ لغة لتميم، ومن لغاتها - أيضاً - (أَيِّم) بكسرتين، و(هَيِّم) بفتح الهاء مبدلة من الهمزة والضمّ، أمّا أصل (أَيِّمُن) فسيأتي الحديث عنه لاحقاً بإذنه تعالى<sup>(٨٩)</sup>.

(٨٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ١٨/٥، والبديع في علم العربية: ٣١٥/٢، وتوجيه اللّمع: ٥٧٢، ٥٧٣، وشرح اللّمع: ٣٧١، والممتع الكبير في التصريف: ٢٥٧.

(٨٧) التعلّيق على كتاب سيبويه: ٥٨/١.

(٨٨) ينظر: كتاب سيبويه: ٥٠٣/٣، وشرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ٢٤٣/٤، ١٧/٥.

(٨٩) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤ / ١٧٧١، ١٧٧٢، وهمع الهوامع: ٢/٣٩٤.

٤- أَل: لم يُرِدِ الجَوْهَرِيُّ بها - هنا - (أَل التّعريف) وحدها بوصفها حرفاً من حروف المعاني، همزته همزة وصل؛ إذ ذكر ذلك في البيت السّابع من الأرجوزة ممّا فصلنا القول فيه، وهو:

فَكُلُّ حَرْفٍ هَمْزَةٌ لِلْقَطْعِ

فِي عَيْبِ أَلٍ لَكِنَّ بَدْوَانَ الْوَضْعِ  
وإنّما أراد بها الاسم المُعرَّف بـ (أَل) إذ كُنِيَ بها عنه، وأوردها مع الأسماء التي همزتها همزة وصل، وكأنَّ (أَل) أنزلت مع الاسم الذي دخلت عليه منزلة الكلمة الواحدة التي همزتها همزة وصل.

وتدخل (أَل التّعريف) على الأسماء بثلاثة أوجه، هي:

أولاً: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى (الذي) وفروعه، وهي الدّاخلَة على الصّفات كأسماء الفاعلين والمفعولين، نحو الضّارب، والمضروب، وهو مذهب الجمهور، وذهب الأخفش إلى أنّها حرف تعريف، وذهب المازنيّ إلى أنّها حرف موصول لا اسم موصول.

ثانياً: أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان: عهديّة، وجنسيّة، وكلّ منهما ثلاثة أقسام:

١- فالعديّة إمّا أن يكون مصحوبها معهوداً ذكريّاً، نحو قوله تعالى: ﴿فِيهَا مَصْبَاحٌ الْمَصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥]، فإن (ال) في المصباح وفي الزّجاجة للعهد في مصباح وزجاجة المتقدّم ذكرهما، وإمّا أن يكون مصحوبها معهوداً ذهنيّاً، نحو قولك: (جاء القاضي) إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاضٍ خاص، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ هَمَّا فِي الْعَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وإمّا أن يكون مصحوبها معهوداً حضورياً، ولا تقع هذه إلّا بعد أسماء الإشارة، نحو قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ

بِهَذَا الْبَلَدِ ﴿ [البلد: ١]، أو بعد (أَيَّ) في النداء، كقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ ﴾ [المائدة: ٦٧]، أو بعد (إذا الفجائية)، نحو: خرجت فإذا الأسد، أو اسم الزمان الحاضر، نحو: (الآن)، و(الساعة).  
 ٢- أمّا الجِنسيَّة، فإمّا أن تكون لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلفها (كلّ) حقيقةً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَخَلِقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨]، أي: كلّ فرد من أفراد الإنسان، وإمّا أن تكون لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي تخلفها (كلّ) مجازًا، نحو: (زيدُ الرجلُ)، أي: الذي اجتمعت فيه صفات الرجال المحمودة، وإمّا أن تكون لتعريف الماهية، نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، أي: من هذه الحقيقة، لا من كلّ شيء اسمه ماء.

٣- أن تكون زائدة: وهي نوعان: لازمة، وغير لازمة، فاللازمة كالتّي في الأسماء الموصولة، نحو: التّي والذّي والذّين والذّين واللّاتي واللّاتي، أو كالواقعة في الأعلام بشرط مقارنتها؛ لنقلها، كالنّضر والنّعمان، فـ(النّضر) في الأصل مجرّدًا من أسماء الذّهب، والنّعمان في الأصل مجرّدًا من أسماء الدّم، فلمّا وضعهما الواضع على الشّخص وهو النّضر بن كنانة، والنّعمان بن المنذر، قرنها بـ(أل)، فقيل النّضر والنّعمان، ونحوهما اللّات والعزّي، أو لارتجالها كالسموأل، أيّ يجعلها أعلامًا غير مستعملة قبل العلميّة في غيرها، أو لغلبتها كالبيت للكعبة، والمدينة لطيبة، والنّجم للثّريا، وهذه هي في الأصل للعهد، ولكن مصحوبها لما غلب على بعض ما له معناه صار علمًا بالغلبة، وصارت (أل) لازمة له.

**أمّا غير اللازمة، فهي نوعان:**

**النّوع الأوّل:** أن تكون للمح الصّفة، وهي الدّاخلّة على صفاتٍ شُهرَ بها قومٌ حتّى صارت تنوب عن أسمائهم ثم غلبت عليهم، فعُرفوا بها

دونَ أسمائهم كقولهم: الفضلُ والحارثُ والعبّاسُ والقاسمُ، وما أشبه ذلك، هكذا كانت في الأصل نُعوتًا غلبت فعُرفَ بها أصحابُها، ثم نُقلت فسُمّيَ بها بعد ذلك، ويتوقّف هذا النّوع على السّماع. النّوع الثّاني: واقعة في الشّعْر، و واقعة في شذوذ من النّثر:

فالأوّل: كالدّاخلّة علي (يزيد) و(عمرو) في قول الشّاعر<sup>(٩٠)</sup>:

**بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أُسْرِهَا**

**حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا**

وَفِي قَوْلِهِ<sup>(٩١)</sup>:

**رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا**

**شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخُلَافَةِ كَاهِلُهُ**

قوله: (اليزيد) فهو منقول من الفعل المضارع أدخلت عليه (أل) ضرورة، أمّا قوله (أم العمر) فعمره غير منقول من شيء دخلت عليه (أل) ضرورة، وأمّا الدّاخلّة على وليد في البيت فللمّح الأصل، وقيل: (أل) في (اليزيد) و(العمر) للتعريف، وإنهما نُكرا ثم أدخلت عليهما (ال).  
**والثّانية:** الواقعة في الأحوال المؤولة بالنّكرة كقولهم: (ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ)، أي: مترتبين، و(جاؤوا الجّماءَ الغفيرَ)، أي: جاؤوا كثيرين، و(أرسلها العراكَ)، أي: أرسلها معتركة، فهذه المنصوبات معرفة لفظًا، لكنّها مؤولة بالنّكرة، و(أل) في هذه المنصوبات كلّها زائدة<sup>(٩٢)</sup>.

(٩٠) البيت لأبي النّجم العجليّ، ينظر ديوانه: ١١٠.

(٩١) البيت لابن ميادة، ينظر: شعر ابن ميادة ١٩٢.

(٩٢) ينظر: اللّامات (للرّجّاجيّ): ٤٦، والجنى الدّاني في حروف المعاني: ١٩٥-٢٠٢، ومغني اللّبيب: ٧١/١-٧٥، وشرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب: ١٨١، ١٨٢، وحاشية الدّسوقيّ: ١/١٤٢-١٤٤، حاشية الصّبّان: ٢٥٥/٢.

بفتح الهمزة، اسم موضوع للقسم غير مشتق من شيء من الأسماء المعروفة، وهمزته همزة وصل بدليل ورود حذفها في الشعر<sup>(٩٣)</sup>، قال الشاعر<sup>(٩٤)</sup>:

فقال فَرِيْقُ القَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ

نَعَم، وَفَرِيْقُ لِيْمُنُ اللّٰهِ مَا نَذْرِي

وقيل: هو اسم مفرد مشتق من (اليمن)، وقد تدخل عليه لام الابتداء لتأكيد الابتداء، فنقول: لِيْمُنُ اللّٰهِ، فتذهب همزة الوصل، وهذا مذهب البصريين<sup>(٩٥)</sup>.

وقال الكوفيون: إِنَّ قَوْلَ الْعَرَبِ فِي الْقِسْمِ (أَيْمُنُ اللّٰهِ): جمع يمين، والدليل على أَنَّ (أَيْمُنُ) جمع أَنَّهُ عَلَى وَزْنِ (أَفْعُلْ)، وهو وزن يختص به الجمع، ولا يكون في المفرد، يدلّ عليه التقدير في قولهم: (أَيْمُنُ اللّٰهِ)، أَي: عَلَيَّ أَيْمُنُ اللّٰهِ، أَي: أَيْمَانُ اللّٰهِ عَلَيَّ فِيمَا أَقْسَمَ بِهِ، والأصل في همزة (أَيْمُنُ) أَنَّ تَكُونُ هَمْزَةً قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ، إِلَّا أَنَّهَا وَصِلَتْ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَبَقِيَتْ فَتَحْتَهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ، وَلَوْ كَانَتْ - عَلَى مَا زَعَمَ الْبَصْرِيُّونَ - فِي الْأَصْلِ هَمْزَةً وَصَلْ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مَكْسُورَةً عَلَى حَرَكَتِهَا عِنْدَهُمْ فِي الْأَصْلِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ هَمْزَةً وَصَلْ، أَنَّهَا تَثَبَّتْ فِي قَوْلِهِمْ: (أَمَّ اللّٰهِ لِأَفْعُلْنَ)، فَتَدْخُلُ الْهَمْزَةُ عَلَى الْمِيمِ وَهِيَ مُتَحَرِّكَةٌ، وَلَوْ كَانَتْ هَمْزَةً وَصَلْ لَوْجِبَ أَنْ تَحْذَفَ لِتَحْرُكَ مَا بَعْدَهَا.

واحتج البصريون بأن قالوا: إِنَّمَا قَلْنَا إِنَّهُ مَفْرَدٌ، وَلَيْسَ بِجَمْعٍ يَمِينٍ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ جَمْعَ يَمِينٍ

(٩٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/٥٠٣، وشرح كتاب سيبويه (السرياني): ١٧/٥.

(٩٤) البيت من شواهد سيبويه، ولم يُنسب، وهو لُنُصَيْبِ بْنِ رَبَاحٍ، وَلَكِنْ بِقَوْلِهِ: (... لا ندرى)، ينظر: شعر نُصَيْبِ بْنِ رَبَاحٍ ٩٤.

(٩٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٤٠٤، ولسان العرب: ١٦/٣٢٥.

لوجب أن تكون همزته همزة قطع، فلما وجب أن تكون همزته همزة وصل، دلّ على أنه ليس بجمع يمين، قال الشاعر<sup>(٩٦)</sup>:

فقال فَرِيْقُ القَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ

نَعَم، وَفَرِيْقُ لِيْمُنُ اللّٰهِ مَا نَذْرِي

ويدلّ عليه أَنَّهُمْ قَالُوا فِي أَيْمُنُ اللّٰهِ (مُ اللّٰهِ)، ولو كان جمعاً لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفاً واحداً؛ إذ لا نظير له في كلامهم، فدلّ على أنه ليس بجمع، فوجب أن يكون مفرداً.

أمّا قولهم: (إِنَّهَا لَوْ كَانَتْ هَمْزَةً وَصَلْ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مَكْسُورَةً)، قلنا: إِنَّمَا جَاءَتْ مَفْتُوحَةً - وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ مَكْسُورَةً - لِأَنَّهُمْ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي كَلَامِهِمْ فَتَحُوا فِيهِ الْهَمْزَةَ لِأَنَّهَا أَحْفُ مِنَ الْكَسْرِ كَمَا فَتَحُوا الْهَمْزَةَ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ - وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ فِيهِ الْكَسْرُ - لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا.

أمّا قولهم: (إِنَّ الْهَمْزَةَ ثَبَّتَتْ فِي قَوْلِهِمْ أَمَّ اللّٰهِ لِأَفْعُلْنَ مَعَ تَحْرُكِ مَا بَعْدَهَا)، قلنا: إِنَّمَا ثَبَّتَتْ الْهَمْزَةُ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

- أحدهما: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْكَلِمَةِ (أَيْمُنُ) فَالْهَمْزَةُ دَاخِلَةٌ عَلَى الْيَاءِ وَهِيَ سَاكِنَةٌ، فَلَمَّا حُذِفَتْ - وَحَذَفَهَا غَيْرُ لَازِمٍ - بَقِيَ حَكْمُهَا.

- والثاني: أَنَّ حَرَكَةَ الْمِيمِ حَرَكَةُ إِعْرَابٍ، وَلَيْسَتْ لَازِمَةً وَتَسْقُطُ فِي الْوَقْفِ؛ فَلِذَلِكَ ثَبَّتَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ.

والدليل على ذلك أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ فِي الْأَحْمَرِ: (أَلْحَمْرُ) فَلَا يَحْذَفُونَ هَمْزَةَ الْوَصْلِ؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ اللَّامِ لَيْسَتْ بِلَازِمَةٍ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَحْذَفُونَ الْهَمْزَةَ لِتَحْرُكِ مَا بَعْدَهَا، عَلَى أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ

(٩٦) تقدّم تخريجه.

يقول (مُ الله) فيحذف الهمزة<sup>(٩٧)</sup>.

عليها همزة الوصل، أي: كلُّ مصدر لفعل ماضيه أكثر من أربعة أحرف في أوله همزة وصل، وهي على صنفين:

**أولاً: مصادر الأفعال الخماسية، وهي ثلاثة:**

١- (انْفَعَال)، مصدر (انْفَعَلَ)، نحو: انْطَلَقَ انْطِلَاقًا.

٢- (افْتِعَال)، مصدر (افْتَعَلَ)، نحو: اكْتَسَبَ اكْتِسَابًا.

٣- (أَفْعَال)، مصدر (أَفْعَلَّ)، نحو: احْمَرَّ احْمِرَارًا. والفعل الماضي الخماسي لكلُّ من هذه المصادر في الأصل فعل ثلاثي مزيد بحرفين.

ثانياً: مصادر الأفعال السداسية، وهي ثمانية:

١- (افْعِيَال)، مصدر (افْعَالَّ)، نحو: احْمَرَّ احْمِرَارًا.

٢- (اسْتَفْعَال)، مصدر (اسْتَفْعَلَّ)، نحو: اسْتَحْرَجَ اسْتِحْرَاجًا.

٣- (افْعِيَعَال)، مصدر (افْعَوَعَلَّ)، نحو: اعْشَوْشَبَ اعْشِيْشَابًا.

٤- (افْعِيَوَال)، مصدر (افْعَوَالَّ)، نحو: اخْرَوَطَ اخْرِيْوَاتًا.

٥- (افْعِيَنَال)، مصدر (افْعِنَالَّ)، نحو: اسْحَنَكَ اسْحِنَكَا.

٦- (افْعِيَنَاء)، مصدر (افْعِنَاءَ)، نحو: اسْلَنْقَى اسْلِنِقَاءًا.

٧- (افْعِيَنَالَل)، مصدر (افْعِنَالَلَّ)، نحو: اخْرَنْجَمَ اخْرِنَجَامًا.

٨- (افْعِيَالَل)، مصدر (افْعَالَلَّ)، نحو: اقْشَعَرَ اقْشَعْرَارًا.

والفعل الماضي السداسي لكلُّ من هذه المصادر في الأصل فعل ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف ماعداً (افْعِنَالَلَّ)، نحو: اخْرَنْجَمَ، و(افْعَالَلَّ)، نحو: اقْشَعَرَ، فكلاهما فعل ماضٍ رباعي مزيد بحرفين، وقد ألحق بهما كلُّ من الثلاثي (افْعِنَالَلَّ)، نحو:

وقد تصرّفت العرب في (أَيْمُن) تصرفاً كثيراً؛

لكثرة استعمالهم لها، قالوا فيها: (أَيْمُنُ اللهُ)،

و(أَيْمَنُ اللهُ)، و(أَيَمَنُ اللهُ)، و(لَيْمُنُ اللهُ)، و(لَيَمُنُ اللهُ)،

و(أَيْمُ اللهُ)، و(أَيَمُ اللهُ)، و(أَيَمُ اللهُ)، و(هَيْمُ اللهُ)،

و(أَمُ اللهُ)، و(إِمُ اللهُ)، و(أَمُ اللهُ)، و(أَمُ اللهُ)،

و(إِمُ اللهُ)، و(إِمُ اللهُ)، و(مُ اللهُ)، و(مُ اللهُ)، و(مُ اللهُ)،

و(مُنُ اللهُ)، و(مُنُ رَبِّي)، و(مُنُ رَبِّي)، و(مُنُ) لا تدخل

إلا على (رَبِّ) وحده، ولا تدخل على غيره، كما لا

تدخل التاء إلا على الله في (تَالِهٍ)، والله أعلم<sup>(٩٨)</sup>.

٥- اثنتان: أصلها (ثَنَيْتَانِ) مؤنث (اثنتان)

محمولة عليه، من (ثَنَيْتِي)، ليس لها مفرد من

لفظها، حُذِفَتْ ياءُها وأُسْكِنَتْ فاءُها، وألحقت

همزة الوصل، أمّا تاء (تَنَنْتِ)، أو التاء في (اثنتان)،

فقليل هي للتأنيث مثل التاء في (ابنتان)، وقيل: هي

بدل من الياء المحذوفة، وقيل: هي للإلحاق<sup>(٩٩)</sup>.

وقيل: إنَّ أصلها (ثَنَوْتَانِ) من (ثَنُوْ) أو (ثَنَيْتَانِ)

من (ثَنَيْتِي)، والمحذوف هو الواو، أو الياء على

اختلاف النحاة ولكنهم لمَّا حذفوا الياء قالوا:

(ثَنْتَانِ)، وهذا لا واحد له من لفظه، وتقول في

تصغير اثنتان (ثَنَيْتَانِ)، وفي جمعها (أثناء)<sup>(١٠٠)</sup>.

### [١٣] وَمَصْدَرُ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ ارْتَقَى

#### فَوْقَ الرُّبَاعِيِّ كَانُطَوَى وَأَنْطَلَقَا

بعد أن أنهى الجوهري ذكر الأسماء غير

المصادر، أشار إلى الأسماء المصادر التي تدخل

(٩٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٤٠٤ - ٤٠٩.

(٩٨) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٣٢٥، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٤٠٩، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٧١، ١٧٧٢، وهمع الهوامع: ٢/ ٣٩٤.

(٩٩) ينظر: المنصف: ١/ ٥٩، والبديع في علم العربية:

٢/ ٣١٥، وتوجيه اللمع: ٥٧٣، ٥٧٢، وشرح اللمع: ٣٧١.

(١٠٠) ينظر: توجيه اللمع: ٥٧٣، وشرح اللمع: ٣٧١.

(اسْحَنَكَ)، و(افْعَلِي)، نحو: (اسْلُقِي)<sup>(١٠١)</sup>.

ورأى بعض العلماء أنَّ الأسماء غير المصادر ليست عشرة، كابن السَّراج (ت ٣١٦هـ) الذي ذهب إلى أنَّ عددها تسعة، إذ قال ((وأما الأسماء التي تدخل عليها ألف الوصل سوى المصادر الجارية على أفعالها، وهي أسماء قليلة، فهي: ابن، وابنة، واثنان، واثنتان، وأمرو، وأمراة، وابنم، واسم، واسْت))<sup>(١٠٣)</sup>.

وتبعه أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ) غير أنَّه أخرج (ابنمًا)، وأدخل الاسم المُعرَّف بـ(أل)، إذ قال: ((والألفات الوصل في الأسماء تسعة: ألف ابن، وابنة، واثنان، واثنتان، وأمرو، وأمراة، واسم، واسْت. فهؤلاء الثمانية تُكسر الألف في الابتداء فيهن وتُحذف في الوصل. والتاسعة التي تدخل مع اللام للتعريف، وهي مفتوحة في الابتداء ساقطة في الوصل))<sup>(١٠٤)</sup>.

وذهب أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) إلى أنَّ عددها ثمانية، إذ قال: ((فالألفات في الأسماء التي لم تصدر عن الأفعال ثمان: ألف ابن، وابنة، واثنان، واثنتان، وأمرو، وأمراة، واسم، وألف ثامنة، يعني: ألف اسْت))<sup>(١٠٥)</sup>.

[١٤] فَهَمْزٌ هِذِي هَمْزٌ وَصِلَ دَائِمًا

وَعَيْرُهَا لِلْقَطْعِ هَمْزُهَا انْتَمَى  
قوله: (فَهَمْزَةُ هِذِي) يريد بـ(هذي): الأسماء غير المصادر، والأسماء المصادر (مصادر الأفعال الخماسية، ومصادر الأفعال السداسية).  
وقوله: (وَعَيْرُهَا لِلْقَطْعِ هَمْزُهَا انْتَمَى)، أي: فيما عدا هذه الأسماء تكون الهمزة همزة قطع؛ لأنَّ وقوع همزة القطع في الكلام أكثر من وقوع همزة الوصل، فينبغي أن نحصر مواضع همزة الوصل لنعلم أنَّ ما عداها همزة قطع<sup>(١٠٦)</sup>.

(١٠٣) الأصول في النحو: ١/٣٦٨.

(١٠٤) إيضاح الوقف والابتداء: ٢٠٧.

(١٠٥) الصَّاحِبِي: ١٣٠.

(١٠٦) ينظر: توجيه اللُّمع: ٥٧٢.

وهذا ما يبدو من قول الجوهري (وَمَصْدَرُ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ ارْتَقَى فَوْقَ الرَّبَاعِيِّ)، أي: ممَّا زاد على الرَّبَاعِيِّ وهو مصدر الفعل الخماسيِّ، ومصدر الفعل السداسيِّ، وهذان الصَّنْفَانِ من المصادر تكتمل بهما عدَّة الأسماء الخمسة عشر من المصادر، وغيرها التي أشار إليها الجوهري بقوله:

وَهَمْزُ الْأِسْمِ هَمْزٌ قَطْعٌ مَا عَدَا

خَمْسًا وَعَشْرًا - عِنْدَهُمْ - بِلَا اعْتِدَا

وهي: [١- أمرو، ٢- ابن، ٣- اسْت، ٤- اسم، ٥- أمراة، ٦- ابنة، ٧- ابنم، ٨- المثنى منها، ٩- اثنان، ١٠- الاسم المُعرَّف بـ(أل)، ١١- ائم، ١٢- ائمن، ١٣- اثنتان، ١٤- مصادر الأفعال الخماسية، ١٥- مصادر الأفعال السداسية].

وقد جرى القدماء على ذكر عدد الأسماء غير المصادر؛ لكونها سماعية، وأطلقوا عليها (الأسماء العشرة) وهي: (ابن، وابنة، وأمرو، وأمراة، واثنان، واثنتان، واسم، واسْت، وابنم، وائمن)<sup>(١٠٢)</sup> من دون أن يلحقوا بعدها المثنى للمفرد منها؛ لحمله على مفرده، والمُعرَّف بـ(أل)؛ لكون الهمزة دخلت على حرف، وهو (لام التعريف)، ومصادر الأفعال الخماسية، ومصادر الأفعال السداسية، لأنَّها مصادر قياسية، فضلًا عن استغنائهم بلفظ (ائمن) عن (ائم)، ولعلَّ هذا هو ما حدا بالجوهري على أن يقول: (خمسًا، وعشْرًا) إذ فصل العدد المُركَّب بالواو، يريد بـ(خمسًا) ما عدا الأسماء العشرة، وبـ(عشْرًا) الأسماء العشرة عينها.

(١٠١) ينظر: كتاب سيبويه: ٤/٣٠٠، ٢٨٧، ٢٨٦،

وتوجيه اللُّمع: ٥٧٥، وشرح شافية ابن الحاجب:

١/٨٢، ٨١، وأبنية الصَّرف في كتاب سيبويه: ٢٢٠، ٢٢١.

(١٠٢) ينظر: المنصف: ١/٥٨، والخصائص: ٢/٣٢٩،

والشَّافية في علم التَّصريف: ٤٧.

[١٥] تَمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا  
عَلَى خِتَامِ الْأَنْبِيَاءِ أَحْمَدًا  
[١٦] وَأَوَّلِهِ وَصَحْبِهِ مَا إِنَّ نَحَا  
نَحْوِ النَّحَاةِ فَاضِلٌ وَأَوْضَحَا  
تَمَّ

**المصادر والمراجع:**

- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، المتوفى سنة: ٥٧٧ للهجرة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الرابعة، بيروت - لبنان، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- إيضاح المكنون في أسامي الكتب والفنون: لإسماعيل باشا البغدادي، وكالة المعارف، تركيا، ١٩٤٥م.
- إيضاح الوقف والابتداء عز وجل: لأبي بكر الأنباري، المتوفى سنة: ٣٢٨ للهجرة، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق - سورية، ١٩٧١م.
- البديع في علم العربية: لأبي السعادات مجد الدين بن الأثير، المتوفى سنة: ٦٠٦ للهجرة، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.
- البيان في شرح اللمع لابن جنّي: للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، المتوفى سنة: ٥٣٩ للهجرة، تحقيق: الدكتور علاء الدين حمويّة، دار عمّار، الطبعة الأولى، عمّان - الأردن، ٢٠٠٢م.
- التعلّيق على كتاب سيبويه: لأبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المتوفى سنة: ٣٧٧ للهجرة، تحقيق: الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٠م.
- توجيه اللمع: لأحمد بن الحسين بن الخبّاز، المتوفى سنة: ٦٣٩ للهجرة، تحقيق: الدكتور فايز زكي محمد دياب، دار السلام، الطبعة الأولى، القاهرة - مصر، ٢٠٠٢م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن قاسم المرادي، المتوفى سنة: ٧٤٩ للهجرة، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، ١٩٩٢م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب
- أبنية الصّرف في كتاب سيبويه: للدكتورة خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد - العراق، ١٩٦٤م.
- إحتران السّعد بإنجاز الوعد بمسائل أمّا بعد: لإسماعيل بن غنيم الجوهرّي، تحقيق: أبو عبد الله الدّاني بن منير آل زهوي، الطبعة الأولى، المكتبة العصريّة، بيروت - لبنان، ٢٠١١م.
- ارتشاف الصّرب من لسان العرب: لابي حيّان مُحمّد بن يوسف الأندلسي، المتوفى سنة: ٧٤٥ للهجرة، تحقيق: الدكتور رجب عثمان مُحمّد، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة - مصر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٨م.
- أسرار العربيّة: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري، المتوفى سنة: ٥٧٧ للهجرة، تحقيق: د. فخر صالح قداره، دار الجيل، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، ١٩٩٥م.
- إصلاح المنطق: لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق السّكّيت، المتوفى سنة: ٢٤٤ للهجرة، تحقيق: أحمد مُحمّد شاكر وعبد السلام مُحمّد هارون، دار المعارف، الطبعة الرابعة، القاهرة - مصر، ١٩٤٩م.
- الأصول في النّحو: لأبي بكر بن السّراج، المتوفى سنة: ٣١٦ للهجرة، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، الطبعة الرابعة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت - لبنان، ٢٠١٥م.
- الأعلام: لخير الدين الزّركلي، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ١٩٨٠م.

- الأعراب: للشَّيخ مصطفى محمَّد عرفة الدَّسوقي، المتوفَّى سنة: ١٢٣٠ للهجرة، تحقيق: عبد السَّلام محمَّد أمين، دار الكتب العلميَّة، الطَّبعة الأولى، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠م.
- حاشية الصَّبَّان على شرح الأشمونيِّ على ألفيَّة ابن مالك: لمحمَّد بن عليِّ الصَّبَّان، المتوفَّى سنة: ١٢٠٦ للهجرة، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصِّفا، الطَّبعة الأولى، القاهرة - مصر، ٢٠٠٢م.
- حلية البشر في تاريخ القرن الثَّالث عشر: عبد الرزَّاق البيطار، تحقيق: محمَّد بهجة البيطار، دار صادر، الطَّبعة الثَّانية، بيروت - لبنان، ١٩٩٣م.
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جنِّي، تحقيق: محمَّد عليِّ النَّجَّار، دار الشُّؤون الثَّقافيَّة، الطَّبعة الرَّابعة، بغداد - العراق، ١٩٩٠م.
- ديوان أبي النِّجم العجليِّ: صنعه: علاء الدِّين أغا، نشر النَّادي الأدبيِّ، الرِّياض - المملكة العربيَّة السَّعوديَّة، ١٩٨١م.
- ديوان ذي الرُّمة: قدَّم له وشرحه: أحمد حسن بسَّج، دار الكتب العلميَّة، الطَّبعة الأولى، بيروت - لبنان، ١٩٩٥م.
- رفع الأستار المُسدلة على مباحث البسملَّة: لإسماعيل بن غنيم الجوهريِّ، تحقيق: الأستاذ الدكتور محمَّد جواد محمَّد سعيد الطَّريحيِّ، والدكتور خميس عبد الله التَّميميِّ، الطَّبعة الأولى، دار صادر، بيروت - لبنان، دار الكتب العراقيَّة، بغداد - العراق، ٢٠١٤م.
- سرُّ صناعة الإعراب: لأبي الفتح بن جنِّي، المتوفَّى سنة: ٣٩٢ للهجرة، تحقيق: محمَّد حسن محمَّد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاته عامر، الطَّبعة الثَّالثة، دار الكتب العلميَّة، بيروت - لبنان، ٢٠١٢م.
- سلك الدَّرر في أعيان القرن الثَّاني عشر: محمَّد خليل بن عليِّ المراديِّ، المطبعة الأميريَّة العامرة ببولاق، ١٣٠١هـ.
- الشَّافية في علم التَّصريف: لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب المتوفَّى سنة: ٦٤٦ للهجرة، تحقيق: الدكتور درويش الجويدي، المكتبة العصريَّة، الطَّبعة الأولى، بيروت - لبنان، ٢٠٠٨م.
- شرح جمل الرِّجَّاجيِّ: لأبي الحسن عليِّ بن مؤمن بن عصفور الإشبيليِّ، المتوفَّى سنة: ٦٦٩ للهجرة، تحقيق: فواز الشَّعَّار، دار الكتب العلميَّة، الطَّبعة الأولى، بيروت - لبنان، ١٩٩٨م.
- شرح الجوهرري على منظومة الشُّبراي: للشَّيخ إسماعيل بن غنيم الجوهري، المتوفَّى سنة: ١١٦٥ للهجرة، تحقيق: زينب إبراهيم، الدار الوطنيَّة للترجمة والطباعة والنشر والتوزيع، الطَّبعة الأولى، نابلس - فلسطين، ١٩٩٥.
- شرح ديوان الحماسة: للمرزوقيِّ، تحقيق: أحمد أمين وعبد السَّلام هارون، مطبعة لجنة التَّأليف والترجمة والنشر، الطَّبعة الأولى، ١٩٥١م.
- شرح شافية ابن الحاجب: لرضيِّ الدِّين محمَّد بن الحسن الأستراباذيِّ، المتوفَّى سنة: ٦٨٦ للهجرة، تحقيق: محمَّد نور الحسن ومحمَّد الرِّفاف ومحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار إحياء التَّراث العربيِّ، الطَّبعة الأولى، بيروت - لبنان، ٢٠٠٥م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لجمال الدِّين بن هشام الأَنْصاريِّ، المتوفَّى سنة: ٧٦١ للهجرة، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة - مصر، ٢٠٠٤م.
- شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السَّيرافيِّ، المتوفَّى سنة: ٣٦٨ للهجرة، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيِّد علي، دار الكتب العلميَّة، الطَّبعة الأولى، بيروت - لبنان، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- شرح اللُّمع في النَّحو: لأبي الحسن عليِّ بن الحسين الأصبهانيِّ، المتوفَّى سنة: ٥٤٣ للهجرة، تحقيق: محمد خليل مراد الحربِّي، دار الكتب العلميَّة، الطَّبعة الأولى،

- بيروت - لبنان، ٢٠٠٧م.
- شعر ابن ميادة: جمعه وحققه: الدكتور حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٩٨٢م.
- شعر نصيب بن رباح: جمعه وحققه: داود سلوم، الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد، بغداد - العراق، ١٩٦٧م.
- الصّاحبي: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا، المتوفى سنة: ٣٩٥ للهجرة، تحقيق: السيّد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة - مصر، ١٩٧٧م.
- عجائب الآثار في التراجم والأخبار: لعبد الرّحمن الجبرتيّ، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ١٩٩٧م.
- العين: لأبي عبد الرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ، المتوفى سنة: ١٧٥ للهجرة، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، (د.ط.)، (د.ت).
- الغريب المصنّف: لأبي عبيد القاسم بن سلام، المتوفى سنة: ٢٢٤ للهجرة، تحقيق: الدكتور صفوان عدنان داوودي، دار الفيحاء، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- القاموس المحيط: لمجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزبادي، المتوفى سنة: ٨١٧ للهجرة، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسّسة الرّسالة، الطبعة الثالثة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت - لبنان، ٢٠٠٩م.
- الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سبويه)، المتوفى سنة: ١٨٢ للهجرة، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ١٩٧٥م.
- كتاب الألفات (القسم الأوّل): لابن خالويه، المتوفى سنة: ٣٧٠ للهجرة، تحقيق: الدكتور عليّ حسين البوّاب، مجلّة المورد، المجلّد ١١، العدد الأوّل، بغداد - العراق، ١٩٨٢م.
- اللّباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- لسان العرب: لأبي الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور، المتوفى سنة: ٧١١ للهجرة، دار صادر بيروت - لبنان، (د.ت).
- اللّامات: لأبي القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الرّجّاجي، المتوفى سنة: ٣٣٧ للهجرة، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، الطبعة الثّانية، سورية - دمشق، ١٩٨٥م.
- اللّمع في العربيّة: لأبي الفتح عثمان بن جنيّ، المتوفى سنة: ٣٩٢ للهجرة، تحقيق: الدكتور سمير أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمّان، ١٩٨٨م.
- مجمل اللّغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس، المتوفى سنة: ٣٩٥ للهجرة، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسّسة الرّسالة، الطبعة الثّانية، بيروت - لبنان، ١٩٨٦م.
- المحكم والمحيط الأعظم: لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل بن سيده، المتوفى سنة: ٤٥٨ للهجرة، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠م.
- المحيط في اللّغة: للصّاحب إسماعيل بن عبّاد، المتوفى سنة: ٣٨٥ للهجرة، تحقيق: الشّيخ محمّد حسن آل ياسين، عالم الكتب، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، ١٩٩٤م.
- المخصّص: لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل بن سيده، المتوفى سنة: ٤٥٨ للهجرة، تحقيق: الدكتور خليل إبراهيم جفّال، دار إحياء التّراث العربيّ، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار: لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبيّ السبتيّ المالكيّ، المتوفى سنة: ٥٤٤ للهجرة، المكتبة العتيقة،

- تونس، ودار التراث، القاهرة.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المتوفى سنة: ٧٧٠ للهجرة، تحقيق: الدكتور عبد العظيم الشناوي، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة - مصر، ١٩٧٧م.
- معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الرجاج، المتوفى سنة: ٣١١ للهجرة، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، ١٩٨٨م.
- معجم التاريخ التراث الإسلامي في العالم (المخطوطات والمطبوعات): علي الرضا قره بلوط - أحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري - تركيا.
- معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، ١٩٩٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: لجمال الدين بن هشام الأنصاري، المتوفى سنة: ٧٦١ للهجرة، تحقيق: الدكتور مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران - إيران، د.ت.
- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، المتوفى سنة: ٢٨٥ للهجرة، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة - مصر، ٢٠٠٩م.
- الممتع الكبير في التصريف: لابن عصفور الإشبيلي، المتوفى سنة: ٦٦٩ للهجرة، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، ١٩٩٦م.
- المنصف: لأبي الفتح عثمان بن جني، المتوفى سنة: ٣٩٢ للهجرة، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٩٥٤م.
- هدية العارفين وآثار المؤلفين: لإسماعيل باشا البغدادي، مطبعة المعارف الجلييلة، استانبول، ١٩٥١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة: ٩١١ للهجرة، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٦م.